علاقة الوقف والابتداء في القرآن الكريم بأركان الإيمان

د. حاتم جلال التميمي *

تاريخ وصول البحث: 2009/3/24م تاريخ قبول البحث: 2010/8/19م

ملخص

علم الْوَقْف والابْتِدَاءِ من أهم العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم، ويختلف بحسب الْوَقْف والابْتِدَاءِ تفسيرُ كثيرٍ من آيِ القرآن الكريم. ومن أهم النواحي التي تتعلق بذلك الأمورُ العقديةُ، وبخاصة أركان الإيمان؛ فقد تعطي الآية الواحدة عدَّةَ معانٍ عقديةٍ تختلفُ باختلاف الْوَقْف والابْتِدَاءِ. وفي بعض الأحيان تكون المعاني المترتبة على ذلك كلُّها صحيحةً مستساغةً، وفي أحيان أخرى يكون بعضُ تلك المعاني صحيحاً، وبعضُها الآخرُ فاسداً. وقد استغلَّت بعضُ الفرق الإسلامية ذلك الأمرَ لتأييد أفكارها ومعتقداتها. فالحاجةُ لبيانِ علاقةِ الْوَقْف والابتداءِ بأركانِ الإيمانِ ماسةٌ؛ من أجل معرفة ما يجوز من تلك الوقوف وما لا يجوز.

Abstract

The science of (*waqf*) "pause" & (*Ibtida'*) is one of the very important sciences related to the Holy Qor`an. Explanation of many verses varies according to the pause & start of the verse. One of the most important aspects related to this is what relates to issues of belief, in particular the pillars of faith. One verse may give different meanings which change according to changes in the pause & the start of the verse. In some cases, variations in change of meanings depending on the change of pause & start are acceptable. In some other cases change is not acceptable and it could be damaging. Some of the Islamic factions exploited these changes to support their beliefs and ideas. Therefore, the need for exploring the relationship between pause & start of a verse in relation to faith pillars is urgent to find out what is permitted and unpermitted of pause & start of verses.

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن للوقف والابْتِدَاءِ في القرآن الكريم أهميةً بالغةً، وفوائدَ جمةً، أجملها الهذلي بقوله: "اعلم أن المقاطع والمبادئ علم مفتقَرٌ إليه، يُعلم به الفرق بين المعنَيَيْن المختلفين، والقصتين المتنافِيَتَيْنِ، والآيتين المتضادَّتَيْنِ، والحُكْمَيْنِ المُتَقَارِبَيْنِ، وبين الناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والمحكم والمتشابه، ويميّز بين الحلال والحرام، وبين ما يقتضي الرحمة والعذاب"[1]. ووصفه أيضاً بأنه: "حليةُ التلاوة، وتحليةُ الدراية، وزينةُ القارئ، وبلاغةُ التالي، وفهمُ المستمع، وفخرُ العالم"[2]. ووصفه الزركشي بقوله: "وهو فنٌّ جليلٌ، وبه يُعرف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائدُ كثيرةٌ، واستنباطاتٌ غزيرةٌ، وبه تتبيَّن معاني الآيات، ويُؤْمَنُ الاحترازُ عن الوقوعِ في المشكلات"[3].

فبالْوَقْف والابْتِدَاءِ يتعين المراد من الآية أو الآيات؛ لأنها لو وُصلت لكانت محتملةً عدةَ أوجه، لكن إذا وُقف عليها بأحد الأوجه تعيّن أحد تلك المحتملات،

*أستاذ مساعد، كلية القرآن والدراسات الإسلامية، جامعة القدس

وارتفـع مــا ســواه. فــالْوَقْف والابتــداءُ يبــرزان المعــانيَ ويجّلِيانها.

ومـن أهـم الأمـور التـي يـؤثِّر فيهـا علـم الْوَقْـف والابْتِدَاءِ العقيدةُ وأركان الإيمان؛ فكم من الوقوف يفيد معنىً عقدياً معيَّناً، وإذا ما وُقِفَ على الآية ذاتها بوقفٍ آخرَ أفادت معنىً عقدياً آخرَ! ومن هنا اتكَّأت كثيرٌ من الفرقِ على الْوَقْف والابْتِدَاءِ؛ نصرةً لمذاهبها ومقرراتها العقدية، تارةً بالْوَقْف على كلمةٍ ما، وتارةً بترك الْوَقْف على أخرى. ولذا فإن من الضرورةِ المُلِحَّة أن يتمَّ التعرفُ على تلك الوقوف التي كانت محلَّ نزاعٍ وخلافٍ بين الفرقِ الإسلامية، ومعرفة ما يحتمل منها مما لا يحتمل. ثم إن أهلَ السنَّةِ أنفسَهم قد اختلفوا في مواضعَ من الْوَقْف والابْتِدَاءِ، وبناءً على ذلك اختُلف في تفسير بعض الآيات المشتملة على أمورٍ عقديةٍ، فكان من الضرورةِ أيضاً التَّعَرُّف على تلكِ المواضعِ، والتَّعَرُّف على الوجوهِ المختلفةِ في تفسير الآيات بناءً على الْوَقْف والابْتِدَاءِ.

هذا وقد تفاوتت كتبُ التفسيرِ في هذا الموضوع تفاوتاً بيّناً؛ فبعضُها لم يتطرَّقْ إلى الموضوع من أصله، وبعضُها كان يذكرُ المعانيَ المختلفةَ المترتبةَ على الْوَقْف والابْتِدَاءِ من خلالِ الكلامِ على إعرابِ بعضِ الكلماتِ، وبعضُها كان يمسُّ موضوعَ الْوَقْف والابْتِدَاءِ مسّاً خفيفاً، دون تفصيلٍ وبيانٍ لما يترتب على كلِّ وجهٍ من الوجوه من الأمورِ العقديةِ أو غيرها. وقريبٌ من ذلك ما وقعَ في كتب الْوَقْف والابْتِدَاءِ، وهي بمجملها قليلةٌ إذا قِيسَتْ بِكُتُبِ التفسير.

ولذا وقع اختياري على هذا الموضوع لأكتب فيه بحثاً يُجَلِّي هذه القضيةَ ويُبْرِزُ جوانبَها، فقمت بقراءة عدة ختمات بعدة روايات؛ شملت رواية حفص عن عاصم، ورواية قالون عن نافع، ورواية ورش عن نافع. ورصدتُ أهم المواضع التي اختلفت فيها تلك المصاحف في الْوَقْف والابْتِدَاءِ مما يتعلق بموضوع هذا البحث. ثم رجعت إلى أهم كتب الْوَقْف والابْتِدَاءِ للاطلاع على ما ذكره أصحابها بخصوص تلك المواضع. ثم رجعت إلى كتب العقيدة وكتب التفسير؛ للوقوفِ على ما قاله أصحابُها فيما يتعلق بتلك الوقوف، ومعرفةِ أقوالِهم في الأمورِ العقديةِ المترتبةِ على تلك الوقوف. ومن ثمَّ دونتُ أهمَّ الأمورِ العقديةِ المترتبةِ على الوقوفِ في كلِّ آيةٍ من الآياتِ الكريمةِ. وقد لَفَتَ انتباهي قِلَّةُ تَطَرُّقِ كُتُبِ العقيدة –في الغالب– إلى ما يَتَرَتَّبُ على الْوَقْف والابْتِدَاءِ من اختلاف في الأمور العقدية، مع أن بعض الأمور العقدية مما احتوته تلك الكتب مبنيّ على وجه واحد من وجوه الْوَقْف والابْتِدَاءِ، ولو وُقف على الآية الكريمة بوجهٍ آخرَ لزال هذا الاستدلال؛ كما في مسألة نزول الكتب السماوية السابقة جملةً واحدةً غير منجَّمة.

هذا ولم أتطرق في هذا البحث إلى الوقوف القبيحة التي تنشأ عن عدمِ تمامِ المعنى؛ نحو الْوَقْف على: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي**...﴾ (26: البقرة)، و﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ**....﴾ (19: محمد)، و﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ**...﴾ (54: الإسراء)، ونحو ذلك؛ لأن هذه الوقوف كثيرةٌ لا حصر لها. ثم إن أحداً من أهل الفرق لم يتذرَّعْ بمثل هذا نصرةً لمذهبه؛ بل تذرعوا بوقوفٍ تامةِ المعنى.

وما كان من الوقوف المتعلقة بأركان الإيمان مبنياً على القراءات المتواترة ذكرتُه وذكرتُ ما يترتَّبُ عليه. وأما ما كان مبنياً على القراءاتِ الشاذَّةِ فلم أتطرق إليه.

وقد أفردتُ لِكُلِّ رُكْنٍ من أركان الإيمان الستَّةِ مَبْحَثاً خاصّاً به، ومهدتُ لذلك بتمهيدٍ ذكرتُ فيه المعانيَ اللغويةَ والاصطلاحيةَ لكل من الْوَقْف والابْتِدَاءِ والقرآن والإيمان، وختمته بأهمّ النتائج التي توصلتُ إليها، مع أهمّ التوصيات، فجاءَ البحثُ في تمهيدٍ وستةِ مباحثَ وخاتمةٍ، على النحو الآتي:

تمهيد

المبحث الأول: الإيمان بالله تعالى

تمهيد: تعريف الوقف والابتداء والقرآن والإيمان

الْوَقْف لغةً: الحبسُ والكفُّ، ووَقَفَ الشيءَ: حبَسَه[4]. ويقال: وقف القارئُ على الكلمة وقوفاً، ووقف على الكلمة وقفاً، ووقَّفتُ القارئَ توقيفاً إذا علَّمته مواضعَ الوقوفِ[5].

واصطلاحاً: قَطْعُ الصوتِ على آخر الكلمةِ الوَضْعِيَّةِ زمناً يُتَنَفَّسُ فيه عادةً، بِنِيَّةِ استئنافِ القراءةِ، إما بما يلي الكلمة الموقوف عليها، أو بما قبله[6].

والابتداءُ لغةً: فِعْلُ الشيءِ أَوَّلُ[7].

واصطلاحاً: استئناف القراءة عُقيب الْوَقْف، إما بما يلي الكلمة الموقوف عليها، أو بما قبله.

والقرآن لغة، قيل: هو مشتق من (قرأ)، وقيل: مشتق من (قري) بمعنى جمع. وقيل غير ذلك[8].

واصطلاحاً: الكلام المنزل على الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للإعجاز بسورة منه، المكتوب في المصاحف المنقول إلينا نقلاً متواتراً[9].

والإيمانُ لغةً: التصديق[10].

ومعناه الاصطلاحيُّ مبنيٌّ على المعنى اللغوي، لكن زادت الشريعة شرائطَ وأوصافاً بِهَا سُمِيَ المؤمن بالإطلاق مؤمناً[11]. ومن أشهر تعريفاته الاصطلاحية أنه: الإقرارُ باللسان، والتصديقُ بالقلب. على خلافٍ طويلٍ في تعريفه[12].

المبحث الأول
الإيمان بالله تعالى

المطلب الأول: ما يندرج تحت قاعدة الوقوف اللازمة، وهي التي يوهم وصلها بما بعدها معنىً فاسداً

الْوَقْف اللازمُ –أو الواجب– هو: "ما لو وُصِلَ طرفاه غيّر المرام، وشنّع في الكلام"[13]. ويجدر التنبيه على أن المراد باللزوم –أو الوجوب– هنا ليس بمعناه الشرعيّ؛ بل بمعناه الاصطلاحيّ؛ إذ ليس في القرآن وقفٌ واجبٌ يأثمُ القارئُ بتركه، ولا وقفٌ حرامٌ يأثمُ القارئُ بفعله؛ إلا إذا قَصَدَ القارئُ معنىً فاسداً، فيأثم بذلك القصد[14]. والوقوفُ اللازمةُ كثيرةٌ في القرآن الكريم، ووقع الخلافُ في كثيرٍ منها عند كثيرٍ من علماء الْوَقْف والابْتِدَاءِ والمفسرين، من أهل السنة وغيرهم. وسوف أستعرض فيما يأتي أبرز هذه الوقوف اللازمة المتعلقة بالإيمان بالله تعالى:

1 – قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ**﴾ (7: آل عمران). وهذا الموضع مما اختلف في لزوم الْوَقْف على قوله ﴿**إِلاَّ اللهُ**﴾؛ وذلك تفريعاً على المراد بالمتشابه المذكور قبلُ في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ**﴾ (7: آل عمران)؛ فمن فسَّر المتشابهَ بأنه: ما استأثر الله تعالى بعلمه؛ كقيام الساعة، وخروج الدجال، والحروف المقطعة في أوائل السور[15] أوجب الْوَقْف على ﴿**إِلاَّ اللهُ**﴾[16]؛ لأنه إذا وصل بما بعده صار الراسخون عالمين بتلك الأمور، وذلك محالٌ. ومن فسَّر المتشابهَ بأنه ما لم يَتَّضِحْ معناه[17] أجاز وَصْلَ ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ بما قبلها؛ لأن الراسخين في العلم يعلمون تأويله[18]. والقولُ الأوَّلُ هو اختيارُ كثيرٍ من علماء الصحابة فمن بعدهم؛ منهم: عائشةُ، وابن مسعود، وهو أصح الروايات عن ابن عباس، رضي الله عن الجميع. وبه قال أبو حنيفة، ونافع، والكسائي، ويعقوب، والفراء، والأخفش، وغيرهم[19]. والقول الثاني هو رواية مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو اختيارُ ابنِ الحاجبِ[20]. والمسألةُ فيها تفصيلاتٌ تطولُ، ولا يَتَّسِعُ المقامُ لذكرها، ولكلٍّ من القولين مؤيداتٌ يستندُ إليها[21]. خلا أن القولَ الأَوَّلَ أَسْلَمُ وأَحْوَطُ في تفسير القرآن واستنباط معانيه؛ فقد تَعَلَّقَ بالرأي الثاني جماعاتٌ من أهل الأهواء، فأولوا كثيراً من آيات الكتاب الكريم تأويلاتٍ زائغةً، مستندين إلى أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه[22].

2 – قوله تعالى: ﴿**وإِن يَدْعُون إلا شيطاناً مريداً لَعَنَهُ اللَّهُ ۘ وَقَالَ لأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيباً مَفْرُوضاً**﴾ (117- 118: النساء). الْوَقْف على لفظ الجلالة وقفٌ لازمٌ[23]، ولو وصل بما بعده لأوهم أن جملة: ﴿**لأَتَّخِذَنَّ**

﴿**مِنْ عِبَادِكَ**﴾ من مقول الله تعالى؛ إذ الضمير يعود على أقربِ مذكورٍ. وليس الأمرُ كذلك؛ إنما هي من قول الشيطانِ لعنه الله. فإن قيل: إن عبارة «**مِنْ عِبَادِكَ**» تَتَكَفَّلُ ببيان المعنى المراد، فالجواب: أن ذلك ليس بقاطع؛ بل يبقى الكلام مُوهِماً مُلبِساً، والْوَقْف على «**لَعَنَهُ اللَّهُ**» هو الذي يقطع ذلك الوهم.

3 – قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ۘ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ**﴾ (171: النساء). وضعت علامة الْوَقْف اللازم على قوله ﴿**وَلَدٌ**﴾؛ لأن المنفيَّ في الآيةِ الكريمةِ مطلقُ الْوَلَدِ، ولو وُصِلَ لأَوْهَمَ أن المنفيَّ وَلَدٌ موصوفٌ بأنه ﴿**لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ**﴾[24].

4 – قوله تعالى: ﴿**وقالتِ اليهودُ يدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾ (64: المائدة). الْوَقْف على ﴿**بِمَا قَالُوا**﴾ لازم[25]. وإنما كان الْوَقْف هنا لازماً لئلا يوهم أن قوله ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾ مفعول ﴿**قَالوا**﴾[26]. فيجب اعتقاد أن هذا الكلام هو من قول الله تعالى؛ نفياً وإبطالاً لمقولتهم.

5 – قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلا إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ (73: المائدة). الْوَقْف على ﴿**ثَالِثُ ثَلاثَةٍ**﴾ وقف لازم[27]؛ لأنها لو وصلت بما بعدها لأوهمت أن جملة ﴿**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلا إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ من قول النصارى. وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنها من كلام الله تعالى ردًّا عليهم، قال النيسابوري: "لئلا يوهم أن ما بعده من قول الكفار"[28]. مع أن كثيراً من المفسرين أعربوا جملة ﴿**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلا إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ حالاً[29]، وهذا الإعرابُ فيه نظر؛ فلو كانت حالاً لما جاز أن يوقف على ﴿**ثَلاثَةٍ**﴾ فضلاً عن أن يكون الْوَقْف عليها لازماً.

6 – قال تعالى: ﴿**ولا تدعُ معَ اللهِ إلهًا آخرَ ۘ لا إلهَ إلا هُو كُلُّ شَيءٍ هَالكٌ إلا وجْهَهُ**﴾ (88: القصص). قال النسفي: "والْوَقْف على ﴿**آخَرَ**﴾ لازم؛ لأنه لو وصل لصار ﴿**لا إلهَ إلا هُوَ**﴾ صفة لـ﴿**إلهاً آخرَ**﴾، وفيه من الفساد ما فيه"[30].

المطلب الثاني: ما لجأت إليه بعض الفرق تأييداً لأفكارهم واعتقاداتهم

1 – قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ**﴾ (3: الأنعام). فَسَّرَ الجَهْمِيَّةُ هذه الآية الكريمة بأن الله تعالى موجود في كل مكان، وقد اتفق المفسرون وغيرهم على إنكار قول الجهمية هذا[31]. وعلى رأي الجَهْمِيَّةِ يكون تمام الْوَقْفِ على قوله: ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ**﴾ دون أن يتعلق بما بعده؛ لأنه لو تعلق بما بعده لم يحصل لهم ما أرادوا.

وأما أهل السنة فلهم في الآية الكريمة ثلاثةُ تقديراتٍ، كلُّها تتعلقُ وتتجلى بالْوَقْفِ والابْتِدَاءِ، وهي:

أ- أن يكون المعنى: وهو الله في السماوات وفي الأرض، أي: وهو الإله المعبود في السماوات والأرض؛ لأنه جل وعلا هو المعبود وحده بحق في الأرض والسماء. وعلى هذا فجملة ﴿**يعلم**﴾ حال أو خبر[32]. وعلى هذا الوجه فلا يوقف على قوله ﴿**وَهُوَ اللَّهُ**﴾، ولا على ﴿**وَفِي الأَرْضِ**﴾؛ لما قد تَقَرَّرَ في علم الْوَقْفِ والابْتِدَاءِ أنه لا يُفصل بين الحال وصاحبها، ولا بين المبتدأ والخبر[33].

ب- أن الْوَقْفَ على قوله ﴿**وَهُوَ اللَّهُ**﴾ وَقْفٌ تامٌّ[34]، ثم يُبتدأ ﴿**فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ**﴾، والتقدير: يعلم سركم وجهركم في السماوات وفي الأرض[35]. واستحسنه النحاسُ[36]، ورجَّحه ابنُ جزيٍّ بأن سياق الكلام في اطّلاع الله تعالى وعِلْمِهِ؛ لقوله بعدها ﴿**يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ**﴾[37].

ج- أن الْوَقْفَ على قوله ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ**﴾ وقفٌ تامٌّ[38]، وقوله ﴿**وَفِي الأَرْضِ**﴾ يتعلق بما بعده، أي: يعلم سركم وجهركم في الأرض. ويترتب على هذا القولِ أنَّ الله جلَّ وعلا مستوٍ على عرشه، ويعلمُ سرَّ

أهـلِ الأرضِ وجهـرَهم، لا يخفـى عليـه شـيْءٌ مـن ذلك[39].

2 – قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى**﴾ (5–6: طه).

الْوَقْـفُ الصـحيحُ المعتمـدُ هـو علـى كلمـةِ ﴿**اسْتَوَى**﴾. وذهب بعض غلاة المُؤَوِّلَة –ناسبين الكلام إلى ابن عباس رضي الله عنهما– إلى أن الكلام تمَّ عند قوله ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ**﴾، ثم يُبتدأ بقوله ﴿**اسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾، على أن «ما» هي فاعلُ الاستواءِ، ويكون المعنى: استقامَ له تعالى كلُّ ذلك، أو استوى كلُّ شيءٍ بالنسبة إليه تعالى؛ فلا شيءَ أقربَ إليه سبحانه من شيءٍ[40]. وهو قولٌ بعيدٌ جداً، ويُزيل الآيةَ عن نظمِها ومرادِها[41]. والروايةُ عن ابنِ عباسٍ غيرُ صحيحة[42]. ومـا هربـوا منـه وقعـوا فيـه؛ إذ يبقـى قولُـه ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ**﴾ كلاماً تاماً[43]. ثم لو سُلِّمَ لهم ما أرادوه في هذه الآية فلن يَتِمَّ لهم ذلك في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾ (54: الأعراف) ونحوها من الآيات الكريمة.

3 – قوله تعالى: ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ**﴾ (68: القصص)

في هذه الآية أوجهٌ، أحسنها: أن يكون تمام الْوَقْف على قوله ﴿**وَيَخْتَارُ**﴾[44]، وتكون «ما» نافية، والمعنى: ما كان للعباد اختيارٌ؛ إنما الاختيارُ لله وحده[45]. وهذا هو وقفُ أهلِ السنةِ[46].

والمعتزلـةُ لا يَقِفُونَ علـى قولـه ﴿**وَيَخْتَارُ**﴾؛ ويـرون أن «مـا» مفعـول بـه لـ«يختار»؛ لِيَتِمَّ لهـم مـرادُهم؛ أن معنـى الْخِيَرَةِ: الخيـرُ والمصـلحةُ[47]. وقـولهم هـذا ضـعيفٌ؛ لأن «ما» لو كانت مفعولةً لكان اسم «كان» مضمراً يعود على «مـا»، وكانـت ﴿**الخيـرةُ**﴾ منصـوبةً علـى أنهـا خبـر «كان»[48].

وذهـب ابـنُ جريـرٍ الطبـري إلـى أن «مـا» بمعنـى «الذي»، أي: ويختار من الرسل والشرائع ما كان خيرةً للناس، كما لا يختارون هم ما ليس إليهم ويفعلون ما لم يـؤمروا بـه[49]. فيكـون الْوَقْـف –علـى رأيـه– عنـد قولـه ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ**﴾، ثم يبتدئ ﴿**وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ**﴾. وقد ضَعَّفَ هذا الرأيَ غيرُ واحدٍ[50].

المطلب الثالث: ارتباط تنزيه الله عَزَّ وَجَلَّ بالوقف والابتداء

وفـي هـذا البـاب أمثلـةٌ كثيـرةٌ جداً، أكتفـي بـذكر بعضها:

1– قوله تعالى: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ**﴾ (57: الأنعام). جوَّز ابنُ عاشور أن تكون جملة ﴿**يقصُّ الحقَّ**﴾ حالاً من اسم الجلالة، أو استئنافاً[51]. وهذا الإعراب فيه نظرٌ؛ لأن المعروف في اللغة العربية أن الحال قَيْدٌ فيمن وقع منه أو به الفعل أو ما أشبه ذلك[52]. وهذا يؤدي إلى فساد المعنى في الآية الكريمة؛ لأنه يقيد كون الحكم لله بحالة معينة، مع أن الحكم له سبحانه وتعالى مطلقاً. فالأصحُّ إذن أن الجملةَ استئنافيةٌ. والْوَقْف على قوله ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلا لِلَّهِ**﴾ والبدء بـ﴿**يقصُّ الحقَّ**﴾ يوضِّحُ المرادَ من الآية، ويُبْعِدُ عنها كلَّ إشكالٍ. وَكَذَا القولُ في قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ**﴾؛ الصواب أيضاً أنها استئنافية.

2 – قولـه تعـالى: ﴿**فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ**﴾ (7: الأعراف).

الْوَقْف على كلمة ﴿**بِعِلْمٍ**﴾ يحتمل أن يكون كافياً[53]؛ وذلك إذا اعْتُبِرَتِ الواوُ بعده استئنافيةً[54]. وأما على اعتبارها حاليةً[55] فليس بموضع وقف؛ لوجود التَّعَلُّقِ اللفظيّ بين الجملتين. والأَوْلى اعتبارها استئنافيةً؛ لأن الحالَ قيْدٌ كما مرَّ، وفي إعرابها حالاً تضييقٌ لواسعِ علمِهِ تعالى.

3 – قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ (29: البقرة).

الواو في قوله ﴿**وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ استئنافيةٌ لا غير[56]. واعتبارها حاليةً مما لا مجال له؛ إذ يصير

المعنى أنه سواهن سبع سماوات حال كونه عليماً، وفي هذا تقييد لعلمه وقدرته سبحانه وتعالى. وفي الْوَقْف تنزيهٌ له جل جلاله.

4 - قوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا**﴾ (54: الأعراف).

ذكر الأشمونيُّ أن الْوَقْف على ﴿**الْعَرْشِ**﴾ حسن[57]. وذكر القرطبيُّ والشوكانيُّ أن جملة ﴿**يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ**﴾ في محل نصب؛ على الحال من لفظ الجلالة؛ والتقدير: استوى على العرش مغشياً الليل النهار[58]. ولا ريب أن التقدير المذكور مما لا تظهر مناسبته وحكمته، وفي صحيح البخاري عن عمران بن حصين رضي الله عنهما أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «كان الله ولَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وكان عَرْشُهُ عَلى الماءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّماواتِ والأرْضَ...»[59]، وهذا الحديث يأبى التقديرَ المذكورَ. وإن سُلِّمَ كونها حالاً فالأصح أن تكون حالاً من الضمير في ﴿**خلق**﴾[60]. والأحسن من ذلك أن تكون جملة ﴿**يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ**﴾ مستأنفة[61]، والمقصود منها بيانُ عظيم مظاهر قدرته جل جلاله. والْوَقْف على كلمة ﴿**الْعَرْشِ**﴾ هو الذي يبرز هذه المعاني ويُجَلّيها.

5 - قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء**﴾ (48، 116: النساء). ذكر الأشمونيُّ أن الْوَقْف على ﴿**بِه**﴾ جائزٌ[62].وبعضُ المفسرين اعتبروا الواوَ في ﴿**وَيَغْفِرُ**﴾ عاطفةً[63]. غير أن الأبلغ هنا والأوجه أن تكون الواوُ استئنافيةً، بل اعْتَبَرَ غيرُ واحدٍ من المفسرين أن عطف ﴿**وَيَغْفِرُ**﴾ على ﴿**يَغْفر**﴾ الأول يؤدي إلى فسادِ المعنى؛ لأنه لو عُطِفَ عليه لصار منفيّاً[64]. ومما يرجح كونه مستأنفاً أن قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ**﴾ من المُحْكَمِ المُتَّفَقِ عليه، الذي لا اختلاف فيه بين الأمة، وأن قوله تعالى: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء**﴾ من المتشابه الذي قد تَكَلَّمَ العلماءُ فيه[65]. وإذا كان الأمر كذلك فالأولى الوقوف؛ فصلاً وتمييزاً بينهما.

6 - قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ**﴾ (19: الأنعام).

في الآية الكريمة وجهان: أحدهما: أن يكون ﴿**اللَّهُ**﴾ مبتدأ، و﴿**شَهِيدٌ**﴾ خبره. والثاني: أن يكون تمام الجواب عند قوله ﴿**قُلِ اللَّهُ**﴾، بمعنى: أن اللهَ أكبرُ شهادة، ثم يبتدئ على تقدير: "هو شهيد بيني وبينكم"[66]. ورُجِّحَ الأوَّلُ لعدم الإضمار، ورُجِّحَ الثاني لمطابقته للسؤال[67].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في الآية الكريمة:

أ. جواز وصف الله عَزَّ وَجَلَّ بأنه «شيء»، ولكنه ليس كمثله شيء[68]؛ وهذا الأمر أظهر، ودلالته أوفر على الوجه الثاني؛ لأن الجواب فيه صريح ومطابق للسؤال. أما على الوجه الأول فالكلام على طريقة «الأسلوب الحكيم»؛ لأن الوهم لا يذهب إلى أن هذا الشاهد يحتمل أن يكون غيره تعالى[69].

ب. جواز وصف الله عَزَّ وَجَلَّ بأنه «أكبر شهادة»، ويكون هذا مستفاداً بالنص بناءً على الوجه الثاني، أما على الوجه الأول فيكون مستفاداً من خلال المعنى[70].

ج. في الوجه الثاني نكتةٌ بديعةٌ؛ وهي أن الكلام على وفقها يكونُ للتَّسَلُّقِ من إثبات التوحيد إلى إثبات النبوة؛ بأن هذا الشاهد -الذي لا أصدق منه- شهد للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإيحاء هذا القرآن إليه[71].

المطلب الرابع: الوقوف المتعلقة بالمحاجّة والجدل

1 - قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ**﴾ (81: الزخرف).

اختلف في نوع «إنْ» في الآية الكريمة على قولين: أنها شرطيةٌ، وأنها نافيةٌ؛ بمعنى «ما»[72]، وبناءً على ذلك اختلف في جواز الْوَقْف على ﴿**وَلَدٌ**﴾ أو عدم جوازه؛ فمن

قال إنَّها شرطيةٌ –والمعنى: قل يا محمد: إن ثبت لله ولد، وصح ذلك وثبت ببرهان صحيح، فأنا أول العابدين لذلك الولد؛ لأن تعظيم الولد تعظيم للوالد، ولكن يستحيل أن يكون له ولد[73]– لم يَجُزْ عنده الْوَقْفُ على ﴿**وَلَدٌ**﴾؛ لأنه لا يُفْصَلُ بين الشرط وجوابه[74]. وإن كانت «إنْ» نافيةً بمعنى «ما» –والتقدير: ما كان للرحمن ولد، فأنا أول العابدين المنزهين له عن الولد[75]– جاز الْوَقْفُ على ﴿**وَلَدٌ**﴾، والْبَدْءُ بما بعده[76].

2 – قوله تعالى: ﴿**لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ**﴾ (17: الأنبياء).

اختلف في نوع «إنْ» هنا على نحو ما في الآية السابقة[77]، وبناءً على ذلك اختلف في جواز الْوَقْفِ على ﴿**مِنْ لَدُنَّا**﴾ أو عدم جوازه؛ فمن قال إنَّها شَرْطِيَّةٌ –والمعنى: إن كُنَّا فاعلين ذلك، ولَكِنْ لسنا فاعلين ذلك؛ لاستحالة أن يكون لنا ولد[78]– لم يجز عنده الْوَقْف على ﴿**مِنْ لَدُنَّا**﴾؛ لكون جملة ﴿**إن كنا فاعلين**﴾ مرتبطة بالتي قبلها ارتباط الشرط بجزائه المحذوف الذي دلَّ عليه جواب «لو»[79]. وإن كانت «إنْ» نافية بمعنى «ما» –والتقدير: ما كنا فاعلين اتخاذَ اللهو لعدم إرادتنا إياه[80]– جاز الْوَقْفُ على ﴿**مِنْ لَدُنَّا**﴾ والبدءُ بما بعده؛ لأن ﴿**إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ**﴾ جملةٌ مستأنفةٌ؛ للتصريح بالامتناع المستفاد من «لو»[81].

ومن الأمور العقدية المتفرعة على عدم الْوَقْف على ﴿**وَلَدٌ**﴾ و﴿**مِنْ لَدُنَّا**﴾ جوازُ افتراضِ الأمرِ المستحيلِ في حقّ الله سبحانه وتعالى على سبيلِ إقامةِ الحجةِ والبرهانِ. وهذا متفرعٌ على اعتبار «إنْ» شرطية في الآيتين الكريمتين. وأما على كونها نافيةً فلا يأتي هذا الافتراض.

المبحث الثاني

الإيمان بالملائكة

1 – قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إلا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ**﴾ (34: البقرة). ونحوها ما في المواضع الآتية: (11: الأعراف). (61: الإسراء). (50: الكهف). (116: طه).

وقع خلاف بين المفسرين وغيرهم أكان إبليس من الملائكة حقيقة أم لا[82]. ومن جُمْلَةِ الأمورِ التي اعْتُمِدَ عليها في هذه المسألة –وهي كثيرةٌ– كونُ الاستثناء في ﴿**إلا إِبْلِيسَ**﴾ متصلاً أو منقطعاً؛ فمن رأى أنه متصلٌ عدَّ إبليس من الملائكة، ولا يقف على ﴿**فَسَجَدُوا**﴾[83]. ومن رأى أنه منقطعٌ عدَّه من الجن، ويقف عند ﴿**فَسَجَدُوا**﴾[84]؛ إشارة إلى كون إبليس ليس من الملائكة. ويترجح وجه الوقف على ﴿**فَسَجَدُوا**﴾؛ لورود النصّ على كون إبليس من الجنّ في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ**﴾ (50: الكهف).

2 – قوله تعالى: ﴿**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ**﴾ (102: البقرة).

الْوَقْف على ﴿**السِّحْرَ**﴾ كافٍ إن جعلت «ما» نافيةً، ثم يُبتدأ ﴿**وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ**﴾، أي: لم ينزل عليهما سحرٌ ولا باطلٌ. وليس بوقف إن جعلت «ما» بمعنى «الذي»، أي: ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر والذي أنزل على الملكين[85].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في الآية الكريمة:

أ – إذا لم يوقف على ﴿**السِّحْرَ**﴾، وكانت «ما» موصولةً فإن في هذا دليلاً لمن قال إن الله تعالى أنزل على الملكين ضرباً من السحر ابتلاءً لعباده، أو ليُعرف فيُحذر[86]. وعلى الوجه الآخر يكون نفياً لمثل هذا الإنزال. وأكثر المفسرين على الأول[87].

ب – إذا لم يوقف على ﴿**السِّحْرَ**﴾ فإن هَارُوتَ وَمَارُوتَ يكونان من الملائكة؛ لأنهما بدلٌ أو عطفُ بيان من قوله: ﴿**الْمَلَكَيْنِ**﴾[88]، فيجب اعتقاد كونهما ملكين. وأما على الوجه الآخر فقوله تعالى

﴿هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ بدل من ﴿الشَّيَاطِينَ﴾ أو من ﴿الناس﴾[89]، فيحرمُ اعتقادُ كونهما ملكيْن.

والأقرب والأصوب أنهما ملكان. وهذا يُرَجِّحُ عَدَمَ الْوَقْفِ على ﴿السِّحْرَ﴾.

3 – قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ (50: الأنفال)

اخْتُلِفَ في فاعل ﴿يَتَوَفَّى﴾؛ فقيل: هو الله سبحانه وتعالى، وعلى هذا الوجه يكون الكلام قَدْ تَمَّ على ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وتكون جملة ﴿الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ﴾ جملةً مستأنفةً من مبتدإٍ وخبرٍ[90]. وعليه فالْوَقْفُ على ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ كافٍ، واعتبره الأشموني «وقف بيان»؛ بُيِّن به المعنى المذكور[91]. والظاهرُ أن فاعل ﴿يَتَوَفَّى﴾ هو الملائكةُ؛ لأنَّ الكفارَ لا يَسْتَحِقُّونَ أن يكون اللهُ تعالى مُتَوَفِّيَهُمْ بلا واسطة، ودليلُه قراءة ابن عامر[92] ﴿تَتَوَفَّى﴾ بالتاء[93]. وعلى هذا الوجه يوقف على ﴿الْمَلائِكَةُ﴾، ولا يوقف على ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ لأن الملائكةَ فاعلُ ﴿يَتَوَفَّى﴾، ولا يُفْصَلُ بين الفِعْلِ وفَاعِلِه[94]. ثم اختُلف بعد ذلك في جواز الْوَقْف على ﴿الْمَلائِكَةُ﴾ وعدمه؛ فإن اعتبرت جملةُ ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾ حالاً من فاعل ﴿يَتَوَفَّى﴾، أو من مفعوله، فلا يوقف على ﴿الْمَلائِكَةُ﴾، وتكون الواو في ﴿يَضْرِبُونَ﴾ للملائكة[95]. وإن اعتبرت الجملةُ مستأنفةً جاز الْوَقْف على ﴿الْمَلائِكَةُ﴾، ثم يُبتدأ ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾، والضمير في ﴿يَضْرِبُونَ﴾ للكفار[96].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في الآية الكريمة:

أ – جواز نسبة التوفي إلى الملائكة؛ بناءً على الوجه الثاني. وعلى الوجه الأول فالآية لا تفيد ذلك.

ب – التصريحُ بأنَّ من المهمات الموكلة بالملائكة ضربَ وجوه الذين كفروا وأدبارهم عند الوفاة؛ بناءً على الْوَقْف على ﴿الْمَلائِكَةُ﴾. وأما إذا وُقِفَ عليها وابْتُدِئَ بما بعدها على الاستئناف فلا تفيد هذا المعنى.

وما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾ (27: محمد)، خلا أن هذه الآية ليس فيها إضافة التوفي إلى الله تعالى.

4 – قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لاَ يَفْتُرُونَ﴾ (19-20: الأنبياء).

المقصود بمن عنده الملائكة بإجماع الأمة[97]. وشبه الجملة ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ يحتمل أن تكون مبتدأً خبره ﴿لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ﴾[98]. ويحتمل أن تكون معطوفةً على «مَنْ» في قوله ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾، وعليه أكثر المفسرين[99].

وعلى الوجه الأول يوقف على ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ﴾، ثم يستأنف ﴿لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ﴾[100]. وعلى الوجه الثاني يوقف على ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ ثم يستأنف ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ﴾[101].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في الآية الكريمة:

أ – أن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ معطوف على ما قبله من باب عطفِ الخاصِّ على العامّ. وفي هذا الوجهِ مزيدُ اهتمامٍ وتشريفٍ للملائكة عليهم الصلاة والسلام[102]. وهذا إنما يتأتى على الوجه الأول من وجهي الْوَقْف دون الثاني.

ب – بناءً على الوجه الأول يكون قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ راجعاً إلى جميع ما قبله؛ فيشمل الملائكة، ومن في السماوات، ومن في الأرض. إلا أنه يُشْكِل على هذا الوجه قوله تعالى في الآية التالية ﴿يُسَبِّحُونَ

﴿اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لاَ يَفْتُرُونَ﴾ (20: الأنبياء)، وهذا لا يليق بالبشر[103].

ج – نقل ابن الأنباري[104] قولاً عزاه إلى "بعض المفسرين" أن الْوَقْف على ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ﴾، ثم يُبتدأ ﴿وَالنَّهَارَ لاَ يَفْتُرُونَ﴾. ثم غلَّط ذلك القول بأن الملائكة لا يوصفون بأنهم يسبحون الليل دون النهار، ولا النهار دون الليل. ومما يضعف هذا القول أيضاً أن إعراب ﴿النَّهَارَ﴾ على هذا الْوَقْف سوف يكون مشكلاً أو متكلفاً.

المبحث الثالث

الإيمان بالكتب

1 – قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (7: آل عمران).

المشهور أن الْوَقْف على قوله تعالى: ﴿الْكِتَابَ﴾، ثم يُبتدأ: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾. ونُقل عن نافع أن الْوَقْف على ﴿منه﴾؛ على أنه ضمير لله عَزَّ وَجَلَّ، أي: هو الذي أنزل عليك الكتاب من عنده، ثم يُبتدأ: ﴿آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾، أي: هو آيات محكمات[105].

ومن الأمور العقدية المتعلقة بذلك أن القرآن الكريم ينقسم بحسب الْوَقْف الثاني إلى قسمين فقط؛ هما: المحكم والمتشابه، ولا يوجد قسم ثالث[106]، ويحرم اعتقاد ذلك. وأما بحسب الْوَقْف الأول فيحتمل وجود آيٍ من القرآن ليست من أحد القسمين؛ لأن «من» تبعيضية، وغاية ما تفيده أن بعضاً من القرآن محكم، وبعضاً متشابهٌ، ولا تنفي وجود قسم ثالث، ولا يحرم اعتقاد وجود ذلك القسم الثالث.

2 – قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ (32: الفرقان).

للمفسرين في تعيين المراد بـ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قولان: الأول: أنهم كفارُ قريشٍ، والثاني: أنهم اليهودُ؛ قالوا: هلا أتيتنا بالقرآن جملةً واحدةً؛ كما أنزلت التوراةُ والإنجيلُ والزبورُ[107]. وللمفسرين قولان أيضاً في قائل كلمة ﴿كَذَلِكَ﴾؛ الأول: أنه من تمام كلام الكفرة، وأشاروا إلى التوراة والإنجيل، أي: تنزيلاً مثل تنزيل تلك الكتب الإلهية جملةً واحدةً[108]. فيوقف على قوله «كذلك»، ثم يُبتدأ بقوله ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾؛ على معنى: أنزلناه عليك متفرقاً لهذا الغرض[109]. والثاني: أنه من كلام الله تعالى، ردّاً لمقالتهم الباطلة، أي: أنزلناه كذلك مُفَرَّقاً لِنُثَبِّتَ به فؤاد محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[110]. فيوقف على قوله ﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾، ثم يُبتدأ بقوله ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾[111].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في هذه الآية الكريمة:

أ – كيفية نزول الكتب السماوية قبل القرآن الكريم؛ أكانت تنزل جملةً واحدةً أم كانت تنزل مُنَجَّمَةً؟ فإذا كان الْوَقْف على ﴿كذلك﴾ كان في الكلام إيماءٌ إلى أن تلك الكتب كانت تنزل جملةً واحدةً. ووجْهُ هذا الاستدلال أن الله تعالى لم يُكْذِبْهُم فيما ادَّعَوْا من نزول الكتب السماوية جملةً؛ بل أجابهم ببيان الحكمة في نزول القرآن مُفَرَّقاً، ولو كان نزول الكتب السماوية مُفَرَّقاً كالقرآن لرد عليهم بالتكذيب، وبإعلان أن التنجيمَ هو سنةُ الله فيما أنزل على الأنبياء من قبل[112]. وأما إذا كان الْوَقْف على ﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ ثم ابتُدئ بـ﴿كَذَلِكَ﴾ فلا دلالة فيه على النقطة السابقة بأسرها؛ لأن قوله ﴿كَذَلِكَ﴾ متعلق بقوله ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾، ولا دلالة فيه على نزول الكتب السابقة جملةً واحدةً أو منجمةً.

ب – إذا كان الْوَقْف على ﴿كَذَلِكَ﴾ فهذا يتناسب مع كون عبارة ﴿لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ من قول اليهود؛ فهم أهل كتاب، ولديهم العلم بكيفية إنزال الكتب السابقة. وإذا كان الْوَقْف على ﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ فهذا يتناسب مع كون تلك العبارة من قول المشركين؛ لأنَّهم

أُمِّيون، وليس لديهم علم بنزول الكتب السماوية. خاصّةً وأن سورةَ الفرقانِ مكيةٌ، ولم يُعْهَدْ في العهد المكيِّ اتصالٌ للعرب بأهل الكتاب.

المبحث الرابع

الإيمان بالرسل

1 – قوله تعالى: ﴿**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَآ أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ**﴾ (285: البقرة).

إذا كانت كلمةُ ﴿**الْمُؤْمِنُونَ**﴾ معطوفةً على كلمةِ ﴿**الرَّسُولُ**﴾ جاز الْوَقْفُ عليها. وإذا كانت مبتدأً، وخبرُه ما بعدها لم يجز الْوَقْف عليها[113].

والفرق بين الْوَقْفين من حيث المعنى وما يتعلق بالعقيدة أن الْوَقْفَ على ﴿**مِن رَّبِّهِ**﴾ فيه تعظيمٌ للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتأكيدٌ على التفاوت بين إيمانه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المبنيّ على المشاهدةِ والعيانِ، وبين إيمان سائر المؤمنين الناشئ عن الحجة والبرهان، حتى كأنَّهما مختلفان من كلِّ وجهٍ، حتى في هيئة التركيب[114]، خلا أن هذا الْوَقْف يُسنِد للنبيِّ ﷺ فقط الإيمان بما أنزل إليه من ربه! ولا يُسنِد له الإيمانَ ببقية الأركان!

وإذا كان الْوَقْف على ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾ ففيه إشارةٌ إلى أن الرسول ﷺ هو الأصلُ في حكم الإيمان بما أنزل الله، والمؤمنون تابعون له[115]، ويكون في هذا الوجه إسنادُ الإيمان بجميع الأركان المذكورة للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصالةً، وللمؤمنين من بعده تبعاً. وفي هذا ترجيحٌ لهذا الْوَقْف على الوقف الآخر.

2 – قوله تعالى: ﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ**﴾ (146: آل عمران).

قرأ نافعٌ، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب: ﴿**قُتِلَ**﴾ بالبناء للمفعول[116]، وعلى هذه القراءة يجوز أن يكون الْوَقْف على ﴿**كثير**﴾، والمعنى: كثيرٌ من الأنبياء قتل معه ربيون كثيرون. ويجوز أن يكون الْوَقْف على ﴿**قُتِلَ**﴾ والمعنى: كثيرٌ من الأنبياء قتلوا فما ارتدت أممهم[117].

والْوَقْف على ﴿**قُتِلَ**﴾ فيه تجويزُ القتل على الأنبياء[118]، وفي القرآن الكريم عشرُ آياتٍ تثبت هذا المعنى[119]. وقيل: إن الْوَقْف على ﴿**كثير**﴾؛ على أن القتل مسند إلى الربيين لا إلى الأنبياء. روي عن سعيد بن جبير أنه قال : "مَا سمعنا أن نبيّاً قَطُّ قُتِلَ فِي القتال"[120].

3 – قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ**﴾ (24: يوسف).

جوَّزَ بعضُ العلماءِ أن يكون الْوَقْف على قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا**﴾[121]، وفي هذا الْوَقْف إثباتُ الهمِّ ليوسف عليه الصلاة والسلام. وللمفسرين أقوالٌ كثيرةٌ في تفسير هذا الهمِّ[122]، وفي كلام بعضهم ما لا يليق بعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. والأولى والأفضل أن يكون الْوَقْف على ﴿**وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ**﴾؛ ليظهر معنى الابْتِدَاءِ بجملة ﴿**وَهَمَّ بِهَا لَوْلا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ**﴾ واضحاً[123]، وليتخلص القارئ من شيء لا يليق بنبيٍّ معصومٍ، وفي هذا الْوَقْف أيضاً إشعارٌ بالفرق بين الهَمَّيْنِ؛ إذ الْهَمُّ من امرأة العزيز مُثْبَتٌ، والْهَمُّ من يوسف عليه السلام منفيٌّ؛ لوجود البرهان[124].

4 – قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلا نَذِيرٌ مُبِينٌ**﴾ (184: الأعراف).

«ما» في الآية الكريمة تحتمل وجهين: إما أن تكون استفهاميةً إنكاريةً، والمعنى: أيُّ شيءٍ استقرَّ بصاحبهم من الجنون؟ وإما أن تكون نافيةً، والمعنى: ليس بصاحبهم جنونٌ ولا مسُّ جِنٍّ[125]. فيكون الكلام قَدْ تَمَّ عند قوله: ﴿**أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا**﴾، والْوَقْف عليه تامٌّ، واستحبَّه كثيرٌ من العلماء[126]، ثم ابتدأ كلاماً آخر؛ ردّاً

على ما زعموه؛ فقال: ﴿**مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ**﴾، أي: بمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[127].

وإذا لم يوقف على ﴿**يَتَفَكَّرُوا**﴾ فقد يتوهم أن تكون «ما» موصولة. وذلك يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأن فيه إثبات الجنَّة للنبيّ، وحاشاه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ذلك. غير أن بعض المفسرين ذكروا تخريجاً لهذا القول؛ وهو أن يكون الكلام بناءً على زعم الكفار[128]. وهو قول ضعيفٌ مردودٌ[129].

ومثل هذه الآية أيضاً قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ**﴾ (46: سبأ).

5 – قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ**﴾ (70: المائدة).

جملة ﴿**كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ**﴾ تحتمل أوجهاً من الإعراب، وينبني على ذلك جواز الْوَقْف على ﴿**رُسُلاً**﴾ أو عدمه. فإذا أعربت صفة لـ﴿**رُسُلاً**﴾[130] لم يجز الْوَقْف؛ لأنه لا يفصل بين الموصوف وصفته. وإذا أعربت جملةً استئنافيةً –وقعت جواباً عن سؤال نشأ من الإخبار بأخذ الميثاق وإرسال الرسل، كأنه قيل: فماذا فعلوا بالرسل؟ فقيل: كلما جاءهم رسول من أولئك الرسل بما لا تحبه أنفسهم من الأحكام والشرائع عصوْه وعادوْه[131]– كان الْوَقْف على ﴿**رُسُلاً**﴾ وقفاً كافياً[132]، ثم يُبْدأ ﴿**كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ...**﴾ إلخ.

ومن المحاذير المتعلقة بالعقيدة في هذه الآية أن يُتَوَهَّمَ أن تكونَ جملةُ ﴿**كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ**﴾ ظرفاً لـ﴿**أَرْسَلْنَا**﴾؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ يرسل الرسل حسبما تقتضيه حكمته سبحانه، لا حسبما تهوى أنفس الناس أو لا تهوى. ولذا كان الْوَقْف في هذا الموضع أولى؛ درءاً لذلك التَّوَهُّمِ.

6 – قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ**﴾ (34: الأنعام).

جملة ﴿**وَأُوذُوا**﴾ تحتمل أوجهاً من الإعراب: فيمكن أن تكون معطوفة على ﴿**كُذِّبَتْ**﴾ أي: كُذِّبَت الرسلُ وأُوْذُوا فصبروا على كل ذلك. ويمكن أن تكون معطوفةً على ﴿**فَصَبَرُوا**﴾ أي: فصبروا وأُوْذُوا. ويمكن أن تكونَ معطوفةً على ﴿**كُذِّبوا**﴾، والتقدير: فصَبروا على تكذيبهم وإيذائهم[133]. وعلى هذه الأوجه الثلاثة فلا وقفَ على ﴿**كُذِّبوا**﴾. ويمكن أن تكون جملةً مستأنفةً، فيكون الْوَقْف قَدْ تَمَّ على قوله ﴿**كُذِّبوا**﴾. ثم استأنف فقال: ﴿**وأُوذوا**﴾.

ومن الأمور العقدية المتعلقة بما تقدم أن نصرَ الله عَزَّ وَجَلَّ رُسلَه عليهم الصلاة والسلام يختلف باختلاف الأوجه المذكورة؛ فالظاهر أن الغايةَ في قوله تعالى: ﴿**حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا**﴾ متعلقةٌ بقوله: ﴿**فَصَبَرُوا**﴾ أي: كان غايةُ صبرهم نَصْرَ الله إياهم. وإن جُعِلَ ﴿**وَأُوذُوا**﴾ معطوفاً على ﴿**فَصَبَرُوا**﴾ كانت غايةً لهما. وإن جُعِلَ ﴿**وَأُوذُوا**﴾ مستأنفاً كانت غايةً له فقط. وإن جُعِلَ معطوفاً على ﴿**كُذِّبَتْ**﴾ كانت الغاية للثلاثة[134].

7 – قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ يَوْمَ لا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ**﴾ (8: التحريم).

جملة ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ**﴾ يُحتمل أن تكون معطوفة على ﴿**النَّبِيَّ**﴾[135]. وحينئذ فلا يوقف على لفظ ﴿**النَّبِيَّ**﴾[136]. ويُحتمل أن تكون جملةً استئنافيةً، و«الذين» مبتدأ، خبره ﴿**نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ**﴾[137]. وعلى هذا الوجه يجوز الْوَقْف على لفظ ﴿**النَّبِيَّ**﴾، ويبدأ بما بعده[138].

ومن الأمور العقدية المتعلقة بالْوَقْف في هذه الآية:

أ – على وجه العطف يكون المؤمنون داخلين في انتفاء الخزي؛ لأن تقدير الكلام: يوم لا يخزي الله النبيَّ،

والـذين آمنـوا معـه لا يُخـزون[139]. فيكـون المؤمنـون مشاركين للنبـي صَـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ فـي هـذه المنزلـة يوم القيامة. وأما على الوجه الآخر فيكون النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مخصوصاً مُفَضّلاً بأنه لا يُخزى[140].

ب – علـى وجـه الْوَقْـفِ علـى لفـظ ﴿**النَّبِـيَّ**﴾ يكـون النـور للمؤمنين خاصـةً[141]. وهذا إشكال قد يَرِدُ علـى هـذا الوجه. ولذا قال الشوكاني: إن الوجهَ الأوَّلَ أرجحُ[142].

ج – استَدَلَّ المعتزلةُ بالآية الكريمة على أن أصحاب الكبائر ليسوا من أهل الإيمان، وَفَسَّرُوا الْخِزْيَ بالعذاب، وقالوا: إن الله قد وَعَدَ بـأَنْ لا يعـذبَ الـذين آمنـوا، ولـو كـان أصـحاب الكبـائر مـن أهـل الإيمـان لـم نَخَـفْ علـيهم العـذابَ[143]. وهـذا الاسـتدلال –علـى فـرض تسـليم صـحته[144]– لا يَتَـأَتَّى إلا على الوجه الأول. وقد كـان الْوَقْف بالوجه الثاني من الأدلة التي اعتُمد عليها في الردِّ على المعتزلة[145].

د – ذكر ابن عاشور أن في عطف ﴿**وَالَّـذِينَ آمَنُـوا مَعَـهُ**﴾ على ﴿**النَّبِـيَّ**﴾ إيذاناً بأن سبب انتفاء الخزي عنهم هو إيمانهم[146]. وهذا الاستدلال لا يَتَـأَتَّى إلا علـى الوجـه الأول.

8 – قوله تعالى: ﴿**فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ (35: الأحقاف).

فـي الآيـة الكريمـة وقفـان؛ أولهمـا: أن يوقـف علـى ﴿**وَلا تَسْـتَعْجِلْ لَهُـمْ**﴾، ويُبتدأ ﴿**كَـأَنَّهُمْ يَـوْمَ يَـرَوْنَ...**﴾. والثـاني: أن يوقـف علـى ﴿**وَلا تَسْـتَعْجِلْ**﴾ ويبتـدأ ﴿**لَهُـمْ كَـأَنَّهُمْ يَـوْمَ يَـرَوْنَ مَـا يُوعَـدُونَ لَـمْ يَلْبَثُـوا إِلا سَـاعَةً مِـنْ نَهَـارٍ بَـلاغٌ**﴾؛ علـى أن ﴿**لهـم**﴾ خبـر مقـدم، و﴿**بَـلاغٌ**﴾ مبتدأ مؤخر[147]، وهذا الْوَقْف قد ضُعِّف[148].

وَمِـنَ الأُمُـورِ الْعَقَدِيَّـةِ الْمُتَعَلِّقَـةِ بِـالْوُقُوفِ فـي الآيـة الكريمة:

أ – على الْوَقْف الأول يكون النهيُ للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يستعجلَ وقوعَ العذابِ بكفارِ مكةَ[149]. وعلى الْوَقْف الثاني يكون النهيُ للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الاستعجال مطلقاً؛ سواءٌ وقوعُ العذاب بهم أو ما هو أعمُّ من ذلك.

ب – على الْوَقْف الأوَّلِ لا يتعلق ﴿**بَلاغٌ**﴾ بقوله ﴿**كَأَنَّهُمْ يَـوْمَ يَـرَوْنَ مَـا يُوعَـدُونَ...**﴾؛ لأن الكلام قَدْ تَمَّ عند قولـه ﴿**سَـاعَةً مِـنْ نَهَـارٍ**﴾، ثـم استُؤنف: ﴿**بَـلاغٌ**﴾، والتقـدير: هـذا –أي القـرآنُ، أو مـا وعظـتهم بـه– بلاغٌ[150]، فالبلاغ حالٌ غير مؤجل، وهو غير مقترن بحلـول العـذابِ. وعلـى الْوَقْـف الثـاني يوجـد تعلـق بينهما؛ بمعنى: أن لهم بلاغاً سيعلمونه حين ينزل بهم العـذاب الموعـود، فـالبلاغ مؤجـل غيـر حـالٍّ، وهـو مقترنٌ بحلول العذاب.

المبحث الخامس

الإيمان باليوم الآخر

1 – قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ**﴾ (96–97: الأنبياء).

جُلُّ أهل التفسير وعلماء الْوَقْف والابْتِدَاءِ على أنه لا يوجد وقفٌ على ﴿**فَـإِذَا هِـيَ**﴾[151]. غير أن الثعلبيَّ ذكر في تفسيره احتمالاً أن يكون تمام الكلام عند كلمة ﴿**هِيَ**﴾، على معنى: هي بارزةٌ واقفةٌ، يعني: من قربها كأنَّها آتيةٌ حاضرةٌ، ثم ابتدأ ﴿**شَاخِصَـةٌ أَبْصَـارُ الَّـذِينَ كَفَـرُوا**﴾ علـى تقـديم الخبـر علـى الابْتِـدَاءِ، والتقـدير: أبصار الذين كفروا شاخصة من هول قيام الساعة[152]. وقـد وُصِـف هـذا القـول بأنـه بعيـدٌ جـداً؛ لتنـافرِ التركيبِ[153].

ومن الأمور العقدية المتعلقة بالْوَقْف في هذه الآية الكريمـة أن الْوَقْـف الـذي ذكره الثعلبـي يشـير إلـى شـدة اقتراب الساعة؛ حتى كأنها حاضرة، وهذا يومئ إلى أن خروج يأجوج ومأجوج هو آخر علامات الساعة ظهوراً.

وفي هذا نظر؛ فقد صحَّ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن آخر الآيات هي النار التي تخرج من اليمن؛ ففي صحيح مسلم عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ رضيَ اللهُ عنهُ أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ[154] قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ، فَذَكَرَ الدُّخَانَ وَالدَّجَّالَ وَالدَّابَّةَ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ الْيَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ»[155].

2 – قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ**﴾ (30: آل عمران).

يجوز الْوَقْف على ﴿**محضراً**﴾ إن جعلت الواو استئنافيةً، و«ما» مبتدأ، وخبرها ﴿**تَوَدُّ**﴾. وليس بوقف إن عطف ﴿**وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ**﴾ على ﴿**مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ**﴾[156].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في الآية الكريمة:

أ – ذكر الرازي أنه بحسب الوجه الأول يكون الإحضار في جانب الثواب فقط، وأما في جانب العقاب فلم ينص على الإحضار، بل ذكر أنهم يودون الفرار منه، والبعد عنه. ثم قال: "وعلى هذا القول لا تكون الآية دليلاً على القطع بوعيد المذنبين"[157]. وبحسب الوجه الثاني يكون الإحضار للخير والسوء معاً؛ فإحضار السوء وإن لم يذكر باللفظ إلا أنه مرادٌ؛ بقرينة ذكره في الأول[158].

ب – بحسب الوجه الأول يكون الضمير في ﴿**وبينه**﴾ عائداً على عمل السوء، والتقدير: وما يراه العبد من قبيح ساءه وغاظه، ودَّ أن يكون بينهما أمدٌ بعيدٌ[159]. وأما بحسب الوجه الثاني فيكون الضمير عائداً على «يوم»، والتقدير: تودُّ كل نفس يومَ وجدانها ما عملت من خير وشر محضراً لو أن بينها وبين ذلك اليوم أمداً بعيداً[160].

3 – قوله تعالى: ﴿**وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ**﴾ (42: القصص).

جاء في كتب الْوَقْف والابْتِدَاءِ جواز الْوَقْف على ﴿**لَعْنَةً**﴾؛ على أن ما بعدها مستأنف لا معطوف، ويكون «يومَ» ظرفاً للمقبوحين. وجُوِّزَ الْوَقْفُ أيضاً على ﴿**الْقِيَامَةِ**﴾؛ وذلك بأن يكون ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ معطوفاً على ما قبله[161]. ويكون قوله تعالى ﴿**هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ**﴾ مقدّراً بحرف عطف، أي: وهم مِنَ الْمَقْبُوحِينَ[162].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بالآية الكريمة أنه على الوجه الأول يكون فرعون وجنوده ملعونين لعنةً واحدةً، وهي في الدنيا، وأما في الآخرة فجزاؤهم أن يكونوا من المقبوحين، أي: المطرودين المبعدين[163]. وعلى الوجه الثاني يكونون ملعونين لعنتين: لعنةً في الدنيا، ولعنةً يوم القيامة[164]، وهم –علاوةً على ذلك– من المقبوحين، فيصير لهم ثلاثةُ أجزيةٍ.

4 – قوله تعالى: ﴿**وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ**﴾ (45: الشورى).

شبه الجملة ﴿**من الذل**﴾ يجوز أن يتعلق بـ﴿**خَاشِعِينَ**﴾، ويجوز أن يتعلق بـ﴿**يَنْظُرُونَ**﴾[165]. وعلى الأول يكون الْوَقْف على قوله ﴿**مِنَ الذُّلِّ**﴾، وعلى الثاني يكون الْوَقْف على قوله ﴿**خَاشِعِينَ**﴾[166].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في الآية الكريمة أن سبب كون الكافرين خاشعين يوم القيامة هو ما هم فيه من الذل، هذا بحسب الْوَقْف الأول. وأما بحسب الْوَقْف الثاني فإن الآية تتحدث عن أنهم يعرضون على النار خاشعين، ولا تتطرَّق إلى سبب خشوعهم، لكنْ في الآية إشارةٌ إلى مظهر من مظاهر ذلهم؛ وهو كونهم ينظرون من طرف خفيٍّ.

5 – قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلاً إِنَّكُمْ عَائِدُونَ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ﴾ (15–16: الدخان).

قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلاً إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ كلامٌ تامٌّ، ثم يُبتدأ ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ﴾[167]. وإذا لم يوقف على ﴿عَائِدُونَ﴾ فقد يترتب على ذلك محذورٌ؛ وهو أن يكون ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ﴾ ظرفاً لعود المشركين إلى الكفر، وهو محالٌ؛ إذ العود إلى الكفر يومَ بدر أو يومَ القيامة –كما هو تفسير ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ﴾[168]– غير ممكنٍ[169]. فالْوَقْف في هذا الموضع يخلِّص القارئَ من معنىً محالٍ في العقيدة.

6 – قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ (29: الرحمن).

في الآية الكريمة ثلاثةُ أوجهٍ من الْوَقْف؛ الأول: أن الْوَقْف على ﴿وَالأَرْضِ﴾، ثم يُبتدأ ﴿كُلَّ يَوْمٍ﴾؛ على أنه ظرفٌ لما بعده، والتقدير: استقر سبحانه فِي شَأْنٍ كلَّ وقتٍ من الأوقات، ويكونُ الضميرُ «هو» عائداً على الله عَزَّ وَجَلَّ[170]. والوجه الثاني: أن يُوقفَ على ﴿كُلَّ يَوْمٍ﴾، ثم يُبتدأ ﴿هُوَ فِي شَأْنٍ﴾؛ بناءً على أن الظرف للسؤال، وأن الضمير «هو» يعود على «الله» عَزَّ وَجَلَّ[171]. والوجه الثالث: أنه لا يوجد وقفٌ في أثناء الآية، وإنما الْوَقْف على ﴿هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، وتقدير الكلام عند الرازي: يقعُ سؤالهم في كل يوم هو في شأن يتعلق بهم، فيطلبون ما يحتاجون إليه أو يستخرجون أمره بما يفعلون فيه، ويكون قوله ﴿هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ صفةً مميزةً للأيام التي فيها شأن عن اليوم الذي قال تعالى فيه: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ (16: غافر)؛ فإنه تعالى في ذلك اليوم يكون هو السائلَ وهو المجيبَ، ولا يُسْأل في ذلك اليوم؛ لأنه ليس يوماً هو في شَأْنٍ يتعلق بالسائلين من الناس والملائكة وغيرهم[172].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في الآية الكريمة:

أ – على الْوَقْف الأول لا يقع سؤال أهل السماوات والأرض كلَّ يومٍ، وعلى الْوَقْفين الثاني والثالث يقع كلَّ يومٍ.

ب – على الْوَقْف الأول يوصف الله عَزَّ وَجَلَّ بأنه ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾. وعلى الْوَقْف الثالث لا يجوز أن يوصف الله بذلك؛ لأن الوصف المذكور لليوم، وليس له سبحانه وتعالى. وعلى الْوَقْف الثاني يحتمل الأمرين.

ج – التمييز بين الأيام؛ بحيث يكون بعضها مما يُسأل الله فيه، وبعضها لا يُسأل فيه إنما يَتَّجِهُ على الْوَقْف الثالث دون الْوَقْف الأول، وعلى الْوَقْف الثاني يكون محتملاً.

7 – قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ (17: المزمل).

جُلُّ المفسرين على أنه لا وَقْفَ في أثناء هذه الآية[173]. وذكر ابن الأنباريِّ عن بعض المفسرين –ولم يسمهم– أن وقف التمام على قوله: ﴿كَفَرْتُمْ﴾، ثم يُبتدأ ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ﴾ على أن ﴿يوماً﴾ ظرف لـ﴿يَجْعَلُ﴾، والفعل لله عَزَّ وَجَلَّ، والتقدير: يجعل الله الولدان شيباً في يوم[174]. والمحققون من أهل التفسير وعلماء الْوَقْف والابْتِدَاءِ قد ضَعَّفُوا هذا القولَ؛ لأن الصحيحَ أن الضمير في ﴿يَجْعَلُ﴾ لليوم، وليس لله عَزَّ وَجَلَّ[175].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بهذا الْوَقْف في الآية الكريمة أن جعل الولدان شيباً قد أسند إلى الله عَزَّ وَجَلَّ على الحقيقة بناءً على الوجه الثاني. وعلى الوجه الأول يكون إسناد ذلك إلى اليوم مجازاً؛ حيث كان ذلك الأمر واقعاً فيه[176].

8 – قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ (43: النازعات).

جُلُّ المفسرين على أنه لا وَقْفَ في أثناء هذه الآية، ويكون معنى الآية: لستَ مِنْ ذكراها لهم، وتبيينِ وقتِها في شيءٍ[177]. وقد ذكر الزمخشريُّ أنه يَجُوزُ فيها وجهٌ آخرُ؛ وهو أن يوقف على ﴿فِيمَ﴾؛ إنكاراً لسؤالهم،

ويكون ما بعده استئنافاً لتعليل الإنكار، وبيان لبطلان السؤال؛ أي: فيم هذا السؤال؟ ثم يُبتدأ: ﴿**أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا**﴾، أي: إرسالُك وأنت خاتم الأنبياء المبعوث قرب قيام الساعة علامة من علامتها[178].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بهذا الْوَقْف في الآية الكريمة أن الآية بحسب الوجه الثاني تكون متضمنةً لعلامة من علامات الساعة؛ وهي بعثة النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما ثبت في الصحيحين «بُعِثْتُ أنا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» وَضَمَّ السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَى[179]. وعلى الوجه الأول لا تكون الآية متضمنةً لذلك.

9 – قوله تعالى: ﴿**فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُواْ مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ عَلَى الأَرَائِكِ يَنظُرُونَ هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ (34–36: المطففين).

في الآيات الكريمة أوجهٌ من الْوَقْف والابْتِدَاءِ:

أ – أن تكون كلُّ آية من الآيات الثلاث جملةً مستقلةً، فيوقف على كلٍّ منها. ويكون الكلام مشتملاً على ثلاثةِ معانٍ: أن المؤمنين يضحكون من الكفار، جزاءً بما كان الكفار يضحكون منهم في الدنيا. وأن المؤمنين متكئون على الأرائك ينظرُ بعضهم إلى بعض، كما في قوله تعالى: ﴿**عَلَى سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ مُتَّكِئِينَ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ**﴾ (15–16: الواقعة). وأن الكفار قد جُوزُوا بأعمالهم التي كانوا يعملونها في الدنيا.

ب – أن يكون ﴿**يَنظُرُونَ**﴾ حالاً من الضمير في ﴿**يَضْحَكُونَ**﴾ –أي: يضحكون ناظرين إلى الكفار وإلى ما هم فيه من العذاب– فالْوَقْف على قوله ﴿**يَنظُرُونَ**﴾، ولا يوقف قبل ذلك[180]. ثم يُبتدأ ﴿**هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾؛ على أنها جملةٌ مستأنفةٌ؛ لبيان أنه قد وقع الجزاء للكفار بما كان يقع منهم في الدنيا من الضحكِ من المؤمنين والاستهزاءِ بهم، والاستفهامُ للتقرير[181].

ج – أن يتعلق ﴿**عَلَى الأَرَائِكِ**﴾ بـ ﴿**يَضْحَكُونَ**﴾، ويكون المعنى: أن المؤمنين متكئون على الأرائك يضحكون من الكفار، كما تقدم، فيوقف على ﴿**الأَرَائِكِ**﴾، ثم يُبتدأ ﴿**يَنظُرُونَ هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾؛ على أنها جملةٌ مستأنفةٌ، والمعنى: ينظرون هل جُوزِيَ الكفارُ بما كانوا يفعلونه بالمؤمنين، والاستفهامُ للتقرير[182].

د – أن تكون الآياتُ الثلاثُ متعلقاً بعضُها ببعضٍ؛ فلا يوقف إلا على آخر السورة. وهو مركبٌ من النقطتين السابقتين.

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في الآيات الكريمة:

أ – الوجه الأول يفيد أن للمؤمنين جزاءين؛ الأول: أنهم يضحكون من الكفار، والثاني: أنهم متكئون على الأرائك ينظر بعضُهم إلى بعضٍ. وليس فيه قطعٌ بأن المؤمنين –وهم في تلك الحال– ينظرون إلى الكفار وهم يعذبون؛ بل يحتمل ذلك، ويحتمل أيضاً أنهم ينظرون إليهم وهم على غير تلك الحال. والوجه الثاني مثله، خلا أن الأول أقوى في إثبات الجزاء؛ حيثُ كانت كلُّ جملةٍ مستقلةً عن الأخرى.

ب – الوجه الرابع يفيد أن للمؤمنين جزاءً واحداً؛ وهو أنهم على الأرائك يضحكون من الكفار، وأنهم –وهم في تلك الحال– ينظرون إلى الكفار وهم يُعَذَّبُونَ في النار. فيكونُ نصّاً في رؤية أصحابِ الجنة –وهم في منازلهم– أصحابَ النار وهم يُعَذَّبُونَ. ويؤيِّد هذا ما رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن كعب الأحبار، وقتادة، أن بين أهل الجنة وبين أهل النار كوىً، لا يشاء رجلٌ من أهل الجنة أن ينظر إلى غيره من أهل النار إلا فعل[183]. والوَجْهُ الثالثُ مثلُ الوجه الثاني، خلا أنه ليس قاطعاً في أن المؤمنين ينظرون –وهم على الأرائك– إلى الكفار وهم يُعَذَّبُونَ؛ بل هو محتملٌ لذلك.

10 – قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ**﴾ (8–9: الطارق).

الضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ يعود على الله عَزَّ وَجَلَّ. والراجح أن الضمير في ﴿رَجْعِهِ﴾ يعود على الإنسانِ، أي: إن الله سبحانه على إعادة الإنسان بالبعث بعد الموت لقادرٌ [184].

والعامل في ﴿يَوْمَ﴾ فيه أوجهٌ [185]، أبرزها:

أ – أنه ﴿لَقَادِرٌ﴾. وعلى هذا الوجه لا يوقف على ﴿لَقَادِرٌ﴾؛ لأنه لا يُفصل بين الظرف وعامله بالْوَقْف.

ب – أنه مقدر يدل عليه ﴿رَجْعِهِ﴾، أي: يَرْجِعه يومَ تُبْلى السرائر. وعلى هذا الوجه يجوز الْوَقْف على ﴿لَقَادِرٌ﴾.

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في الآيتين الكريمتين أن الوجه الأول يوهم اختصاص قدرة الله عَزَّ وَجَلَّ بذلك اليوم وحده [186]. وأجيبَ عن ذلك بأنه تعالى قال ﴿عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ على الإطلاق أولاً وآخراً وفي كل وقت، ثم ذكر سبحانه من الأوقات الوقت الأعظم على الكفار؛ لأنه وقت الجزاء والوصول إلى العذاب ليجتمع الناس على حذره والخوف منه [187]. وهذا الجواب لا يدفع الإيهام كما قال الآلوسي [188]. وأما على الوجه الثاني فلا يأتي هذا الإشكال.

المبحث السادس
الإيمان بالقضاء والقدر

1 – قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ فَلا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ (26: المائدة).

في الآية الكريمة وقفان؛ الأول: أن الْوَقْف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾؛ ويكون قوله ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفاً لِلتِّيهِ، فيكون التحريم مطلقاً، فيحتمل أن يكون مستمراً، أو يكون منقطعاً وأنهَا أحلت لهم [189]. والثاني: أن الْوَقْف على ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾؛ على أنه ظرف لِلتَّحْرِيمِ، فيكون التَّحْرِيمُ مُؤَقَّتاً لا مُؤَبَّداً؛ وأنها بعد الأربعين أحلَّت لهم [190].

والتَّحْرِيمُ في الآية الكريمة إما أن يكون كونياً بمعنى المنع [191]، وإما أن يكون بمعناه الشرعي التعبدي [192].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في الآية الكريمة:

أ – إذا كان الْوَقْف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، وكان ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفاً لِلتِّيهِ فإنه يجوز تفسير الآية الكريمة بأن يكون التَّحْرِيمُ كونياً، لكن على وجه أن يكون منقطعاً، وأنها أُحلّت لهم بعد ذلك، فدخلها من بقي منهم [193]. ولا يجوز تفسير الآية بأن يكون مستمرّاً؛ لأن قضاءَ الله عَزَّ وَجَلَّ لا يُغالب، فإذا قضى الله عليهم المنع من دخولها على التأبيد فلن يدخلها أحدٌ منهم، وعلى هذا يكون الذين دخلوها هم أولادهم [194].

ب – أما على وجه أن يكون الْوَقْف على ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾؛ على أنه ظرف للتحريم بمعناه الكوني فلا يأتي المحذور السابق؛ لأن مدة التَّحْرِيمِ كانت أربعين سنةً ثم أحلت لهم بعد ذلك.

وأما تفسير التحريم بمعناه الشرعي فليس محله في هذا البحث.

2 – قوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (22– 23: الذاريات).

في الآية الكريمة وقفان؛ الأول: أن الْوَقْف على ﴿وَمَا تُوعَدُونَ﴾؛ على أنه معطوف على ﴿رِزْقُكُمْ﴾، والثاني: أن الْوَقْف على ﴿رِزْقُكُمْ﴾؛ على أن قوله ﴿وَمَا تُوعَدُونَ﴾ مستأنفٌ، وخبرُه ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ﴾، وقوله ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ جواب القسم [195]. وفي تفسير قوله تعالى ﴿وَمَا تُوعَدُونَ﴾ أقوال: من خَيْرٍ وَشَرٍّ، أوْ من الجنة والنار، أوْ من أمر الساعة، أوْ من الثواب والعقاب [196].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في الآية الكريمة:

أ – على الْوَقْف الأول يكون في السماء ما قُدِّر لبني آدم من الرزق، ومن الخير والشر، ومن الجنة والنار، ومن الثواب والعقاب. وعلى الوجه الثاني يكون في السماء ما قدِّر لهم من الرزق فقط. وأما الأمور الأخرى فلا يُقطع من خلال هذه الآية بأنها في السماء.

ب – استُدِلَّ بالْوَقْف الأول على أن النار وما يُوعَدُ به أهلها في السماء[197]، وهي مسألةٌ خلافيَّةٌ[198]. وعلى الْوَقْف الثاني فإن هذا الاستدلال غيرُ واردٍ.

3 – قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا**﴾ (27: الحديد).

ينبني جواز الْوَقْف على ﴿**وَرَحْمَةً**﴾ أو عدم جوازه على إعراب ﴿**وَرَهْبَانِيَّةً**﴾؛ فإذا كانت معطوفة على ﴿**رَأْفَةً وَرَحْمَةً**﴾ لم يجز الْوَقْف؛ لأنه لا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه[199]، والمعنى: أن الله تعالى أعطاهم إياها فغيروا وابتدعوا فيها[200]. وإذا كانت ﴿**وَرَهْبَانِيَّةً**﴾ منصوبة على الاشتغال بفعلٍ مضمرٍ يفسره الظاهر –أي: وابتدعوا رهبانيةً ابتدعوها– جاز الْوَقْف على ﴿**وَرَحْمَةً**﴾[201].

وَمِنَ الأُمُورِ الْعَقَدِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُقُوفِ في هذه الآية الكريمة:

أ – قيل إن إعراب ﴿**رَهْبَانِيَّةً**﴾ منصوباً على الاشتغال هو "إعراب المعتزلة"؛ بناءً على معتقدهم أن العبد يخلق أفعاله[202]. والحق أن المعتزلة ليسوا وحدهم من ذهبوا إلى هذا الإعراب؛ فكثيرون غيرُهم أعربوها كذلك[203]. وعلى عكس ذلك فمن المعتزلة من اعتبرها معطوفةً على ﴿**رَأْفَةً وَرَحْمَةً**﴾[204]. والرازيُّ قد اعتبرها منصوبةً على الاشتغال، مع نكيره على من قال بأن العبد خالقٌ لفعله[205]، بل قد اعتبر هذه الآية دليلاً على أن فِعْلَ العبدِ خلقٌ لله تعالى[206]. والخلاصةُ كما قال ابن عاشور إن ذلك الإعراب ليس فيه حجةٌ للمعتزلة، ولا في إبطاله نفعٌ لمخالفتهم[207].

ب – على وجه عدم الْوَقْف على ﴿**رَأْفَةً وَرَحْمَةً**﴾ يوجد إشكالٌ في الآية؛ وهو: أن قوله ﴿**ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ**﴾ لا يتفق في الظاهر مع جعل الرهبانية مما جعله الله في قلوبهم. وقد أجيب عن هذا بأجوبة، منها: أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: وجعلنا في قلوبهم رأفةً ورحمةً وحبَّ رهبانيةٍ مبتدعةٍ لهم[208]. وأما على وجه الْوَقْف على ﴿**رَأْفَةً وَرَحْمَةً**﴾ فلا يأتي هذا الإشكال.

الخاتمة

الحمد لله أن يسَّر لي إتمام هذا البحث. وفي ختامه أضع أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلاله:

1 – للوقف والابْتِدَاءِ أهمية بالغة فيما يتعلق بأمور العقيدة.

2 – بعض الفرق استغلت موضوع الْوَقْف والابْتِدَاءِ لتأييد مذاهبها وأفكارها.

3 – المعاني العقدية المترتبة على الْوَقْف والابْتِدَاءِ عند أهل السنة –على اختلافها– ليس فيها تناقض ولا تعارض؛ بل جميعها ضمن أصول الاعتقاد لديهم.

4 – الْوَقْف والابْتِدَاءِ يتعلقان بأركان الإيمان الستة جميعاً، وأكثرها تعلقاً بذلك هو الإيمان بالله تعالى.

5 – في معظم الأحيان يكون أحد القولين أو الأقوال أرجح من غيره، ومردُّ هذا إلى أدلة أخرى من الكتاب أو من السنة ترجِّح أحد الأقوال على غيره.

6 – الْوَقْف والابْتِدَاءِ هو الذي يجلي ويوضح المعاني العقدية، ويعيّن أحد الاحتمالات على غيره. ولو لم يوقف لكانت تلك المعاني العقدية محتملة لا متعيّنة.

7 – للوقف والابْتِدَاءِ أهمية بالغة في تنزيه الله عَزَّ وَجَلَّ، وتنزيه الملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وأهم التوصيات:

1 – تأليف كتاب أو إجراء دراسة علمية تستوعب جميع الوقوف المتعلقة بأركان الإيمان خاصة، والأمور العقية عامة.

2 – تحقيق أمهات كتب الْوَقْف والابْتِدَاءِ تحقيقاً علمياً بحيث يؤخذ بعين الاعتبار التنبيه على الوقوف بالأمور العقدية في أثناء تحقيق تلك الكتب.

الهوامش:

(1) الهذلي، يوسف بن عليّ بن محمد (ت 465 هـ/ 1073م)، **الكامل في القرءات العشر**، تحقيق: جمال الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م (ط1)، ص 131.

(2) المرجع السابق ص 132.

(3) الزركشي، محمد بن بهادر (ت 794 هـ/ 1392م)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ (ط1)، ج1، ص342.

(4) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711 هـ/ 1311م)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1388هـ، ج9، ص359، مادة (وقف).

(5) الزمخشري، محمود بن عمر (ت 538 هـ/ 1144م)، **أساس البلاغة**، دار الفكر، بيروت، 1994م، ص 686، مادة (وقف).

(6) الدمياطي، أحمد بن محمد (ت 1117 هـ/ 1705م)، **إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م (ط1)، ص 192.

(7) ابن منظور، **لسان العرب** ج1، ص26، مادة (بدأ).

(8) الرازي، محمد بن أبي بكر (ت بعد 666 هـ/1268م)، **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 1995م، ص 220، مادة (قرأ). ابن منظور، **لسان العرب** ج1، ص129، مادة (قرأ). الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، 1391هـ، ج1، ص277. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911 هـ/ 1505م)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت، 1996م (ط1)، ج1، ص144.

(9) المناوي، محمد عبد الرؤوف (ت 1031 هـ/ 1622م)، **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر– دار الفكر، بيروت– دمشق، 1410هـ (ط1)، ص 578. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250 هـ/ 1834م)، **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر، بيروت، 1992م (ط1)، ج1، ص62. الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت 1367 هـ/ 1948م)، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، دار الفكر، بيروت، 1996م (ط1)، ج1، ص296.

(10) ابن منظور، **لسان العرب** ج13، ص21 مادة (أمن). الجرجاني، علي بن محمد (ت 816 هـ/ 1413م)، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ (ط1)، ص 60.

(11) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت 395 هـ/ 1004م)، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م (ط1)، ص 45.

(12) ابن حزم، علي بن أحمد (ت 456 هـ/1064م)، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، مكتبة الخانجي، القاهرة، دت، ج3، ص114–120. الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت 756 هـ/ 1355م)، **المواقف**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، 1997م (ط1)، ج3، ص533–537. الحنفي، ابن أبي العز (ت 792 هـ/ 1390م)، **شرح العقيدة الطحاوية**، المكتب الإسلامي، بيروت، 1391هـ (ط4)، ص 373– 376.

(13) السجاوندي، محمد بن طيفور (ت 560 هـ/ 1165م)، **كتاب الْوَقْف والابتداء**، تحقيق: محسن هاشم درويش، دار المناهج، عمّان، 2001م، (ط1)، ص 105.

(14) الهروي، الملا عليّ بن سلطان القاري (ت 1014 هـ/ 1606م)، **المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية**، تحقيق: أحمد محمود الحفيان، دار الكتب العلمية،

بيروت، 2003م، (ط1)، ص 120.

(15) انظر: الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت 476 هـ/ 1083م)، **اللمع في أصول الفقه**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م (ط1)، ج1، ص52. السيوطي، **الإتقان** ج2، ص 5. الشوكاني، **إرشاد الفحول** ج1، ص65. الزرقاني، **مناهل العرفان** ج2، ص196.

(16) الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله البغدادي (ت 1270 هـ/ 1854م)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت، ج3، ص84.

(17) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250 هـ/ 1834م)، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، دار الفكر، بيروت، (دت)، ج1، ص314

(18) الآلوسي، **روح المعاني** ج3، ص84.

(19) ابن الجزري، محمد بن محمد (ت 833 هـ/1429م)، **النشر في القراءات العشر**. تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت)، ج1، ص227. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911 هـ/ 1505م)، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، (ط1)، ج1، ص105.

(20) ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم (ت 319 هـ/931م)، **كتاب تفسير القرآن** (تفسير ابن المنذر)، تحقيق: سعد بن محمد السعد، دار المآثر، المدينة المنورة، 2002م (ط1)، ج1، ص132. ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر** ج1، ص 227.

(21) الآلوسي، **روح المعاني** ج3، ص84-86.

(22) الآلوسي، **روح المعاني** ج4، ص88. رضا، محمد رشيد (ت 1354 هـ/ 1935م)، **تفسير القرآن الحكيم** (تفسير المنار)، دار المنار، القاهرة، 1947م (ط2)، ج3، ص189.

(23) السجاوندي، **كتاب الْوَقْف والابتداء** ص 177. النيسابوري، الحسن بن محمد بن حسين القمي (ت بعد 850 هـ/ 1446م)، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م (ط1)، ج2، ص108.

(24) النيسابوري، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان** ج2، ص533.

(25) السجاوندي، **كتاب الْوَقْف والابتداء** ص 187.

(26) النيسابوري، **غرائب القرآن** ج2، ص610. الأشموني، أحمد بن محمد بن عبد الكريم (ت بعد 1100 هـ/ 1688م)، **منار الهدى في بيان الْوَقْف والابتدا**، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1973م (ط2)، ص 122.

([27]) السجاوندي، **كتاب الْوَقْف والابتداء** ص 188. الأشموني، **منار الهدى** ص 123.

(28) النيسابوري، **غرائب القرآن** ج2، ص620.

(29) انظر: أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (ت 982 هـ/ 1574م)، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت، ج3، ص66. الشوكاني، **فتح القدير** ج2، ص64. الدرويش، محيي الدين (لا يزال حياً)، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، دار اليمامة، دمشق – بيروت، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، 1999م (ط7)، ج2، ص274.

(30) النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد (ت 710 هـ/ 1310م)، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)**، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت (ط1)، ج3، ص249.

(31) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين (ت 606 هـ/ 1210م)، **مفاتيح الغيب** (التفسير الكبير)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م (ط1)، ج12، ص128. ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت 774 هـ/ 1373م)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999م (ط2)، ج3، ص240. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار (ت 1393 هـ/ 1973م)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**،

تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1995م، ج1، ص470.

(32) الزمخشري، محمود بن عمر (ت 538 هـ/ 1144م)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت، ج2، ص7. ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت 542 هـ/ 1148م)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م (ط1)، ج2، ص267. ابن جزيّ، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي (ت 741 هـ/ 1340م)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983م (ط4)، ج2، ص2. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ج3، ص240.

(33) الضباع، علي محمد (ت 1380 هـ/ 1961م)، **الإضاءة في بيان أصول القراءة**، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1999م (ط1)، ص 44.

(34) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج12، ص129. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745 هـ/ 1344م)، **البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م (ط1)، ج4، ص78.

(35) الزمخشري، **الكشاف** ج2، ص7. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج2، ص267. الرازي، **مفاتيح الغيب** ج12، ص129. ابن جزي، **التسهيل** ج2، ص2. أبو حيان، **البحر المحيط** ج4، ص78. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ج3، ص240.

(36) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338 هـ/ 950م)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، دار عالم الكتب، بيروت، 1988م (ط3)، ج2، ص56.

(37) ابن جزي، **التسهيل** ج2، ص2.

(38) أبو حيان، **البحر المحيط** ج4، ص78. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ج3، ص240.

(39) الشنقيطي، **أضواء البيان** ج1، ص471.

(40) الآلوسي، **روح المعاني** ج16، ص161.

(41) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ/ 1219م)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د ت، ج2، ص885. الزركشي، **البرهان** ج2، ص81. الآلوسي، **روح المعاني** ج16، ص161.

(42) أبو حيان، **البحر المحيط** ج6، ص214. الحلبي، أحمد بن يوسف الشهير بالسمين (ت 756 هـ/ 1355م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، 1994م (ط1)، ج5، ص8. ابن عادل، عمر بن علي الدمشقي الحنبلي (ت بعد 880 هـ/1475م)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م (ط1)، ج13، ص175. الآلوسي، **روح المعاني** ج16، ص161.

(43) العكبري، **التبيان** ج2، ص885. الآلوسي، **روح المعاني** ج16، ص161.

(44) النحاس، **إعراب القرآن** ج3، ص241. الأشموني، **منار الهدى** ص 293.

(45) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج4، ص295. الرازي، **مفاتيح الغيب** ج25، ص9. ابن جزي، **التسهيل** ج3، ص110. أبو حيان، **البحر المحيط** ج7، ص124. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ج6، ص251.

(46) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج4، ص296. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671 هـ/ 1273م)، **الجامع لأحكام القرآن**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985م، ج13، ص305. ابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب** ج15، ص283. الأشموني، **منار الهدى** ص 5، ص 293.

(47) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج25، ص10. ابن جزي، **التسهيل** ج3، ص110. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ج6، ص251.

(48) ابن جزي، **التسهيل** ج3، ص110.

(49) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310 هـ/ 923م)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000م (ط1)، ج19، ص608-611.

(50) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج4، ص296. أبو حيان، **البحر المحيط** ج7، ص124.

(51) ابن عاشور، محمد الطاهر (ت 1393 هـ/1973م)، **تفسير التحرير والتنوير**، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1997م، ج7، ص268.

(52) أبو حيان، **البحر المحيط** ج2، ص423. الشنقيطي، **أضواء البيان** ج1، ص195.

(53) المصحف المطبوع برواية قالون عن نافع ص 151، ط جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا. المصحف المطبوع برواية ورش عن نافع ص 152، طبع على نفقة الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني، قطر. الأشموني، **منار الهدى** ص 143.

(54) الآلوسي، **روح المعاني** ج8، ص82.

(55) الآلوسي، **روح المعاني** ج8، ص82. الدرويش، **إعراب القرآن الكريم وبيانه** ج2، ص511.

(56) الدرويش، **إعراب القرآن الكريم وبيانه** ج1، ص82.

(57) الأشموني، **منار الهدى** ص 146.

(58) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج7، ص221. الشوكاني، **فتح القدير** ج2، ص211

(59) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿**وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده...**﴾، الحديث رقم (3192). وأخرجه في مواضع أخرى من صحيحه.

(60) العكبري، **التبيان** ج1، ص574.

(61) المرجع السابق.

(62) الأشموني، **منار الهدى** ص 101.

(63) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج2، ص187. الآلوسي، **روح المعاني** ج5، ص52.

(64) العكبري، **إملاء ما من به الرحمن** ج1، ص183. الحلبي، **الدر المصون** ج2، ص375. ابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب** ج6، ص415.

(65) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج5، ص245. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ج5، ص81.

(66) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج12، ص146. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج3، ص118. الشوكاني، **فتح القدير** ج2، ص105. الآلوسي، **روح المعاني** ج7، ص118. الأشموني، **منار الهدى** ص 128.

(67) ابن جزي، **التسهيل** ج2، ص5. ابن تيمية، أحمد عبد الحليم الحراني (ت 728 هـ/ 1328م)، **كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام**، تحقيق: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، ط2، ج14، ص193. أبو حيان، **البحر المحيط** ج4، ص95.

(68) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج2، ص275. ابن جزي، **التسهيل** ج2، ص5.

(69) الآلوسي، **روح المعاني** ج7، ص118.

(70) العكبري، **التبيان** ج1، ص486. الحلبي، **الدر المصون** ج3، ص26-27.

(71) الآلوسي، **روح المعاني** ج7، ص118.

(72) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج5، ص65. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج16، ص119. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ج7، ص242. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج8، ص56. الآلوسي، **روح المعاني** ج25، ص104.

(73) المراجع نفسها.

(74) الأشموني، **منار الهدى** ص 48. الضباع، **الإضاءة** ص 44.

(75) الزمخشري، **الكشاف** ج4، ص269. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج16، ص119. الآلوسي، **روح المعاني** ج25، ص105. الشنقيطي، **أضواء البيان** ج7، ص162.

(76) ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار (ت 328 هـ/940م)، **إيضاح الْوَقْف والابتداء في كتاب الله عَزَّ**

وَجَلَّ، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م، ج2، ص886.

(77) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج11، ص276. ابن جزي، **التسهيل** ج2، ص189. أبو حيان، **البحر المحيط** ج6، ص280. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج6، ص59. الآلوسي، **روح المعاني** ج17، ص18.

(78) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج11، ص276.

(79) ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ج17، ص33.

(80) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج6، ص59.

(81) الآلوسي، **روح المعاني** ج17، ص18. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ج17، ص33. عبده، محمد (ت 1323 هـ/ 1905م)، **رسالة التوحيد**، دار الكتاب العربي، 1966م، ص 30.

(82) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج1، ص124. الرازي، **مفاتيح الغيب** ج2، ص197. ابن جزي، **التسهيل** ج1، ص44. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج1، ص87. الآلوسي، **روح المعاني** ج6، ص118.

(83) انظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج3، ص522. ابن جزي، **التسهيل** ج1، ص44. الآلوسي، **روح المعاني** ج8، ص87).

(84) المصحف المطبوع برواية ورش عن نافع ص 152. المصحف المطبوع برواية قالون عن نافع ص 151. وانظر: [ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج1، ص124. العكبري، **إملاء ما من به الرحمن** ج1، ص30. ابن جزي، **التسهيل** ج1، ص44].

(85) الأشموني، **منار الهدى** ص 45.

(86) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج1، ص186. ابن جزي، **التسهيل** ج1، ص55. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج1، ص138.

(87) الطبري، **جامع البيان** ج2، ص420-425. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج1، ص186. أبو حيان، **البحر المحيط** ج1، ص497. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ج1، ص350-351. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج1، ص138-139.

(88) الطبري، **جامع البيان** ج2، ص426. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج1، ص187. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ/ 1219م)، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1979م (ط1)، ج1، ص55. ابن جزي، **التسهيل** ج1، ص55. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج1، ص138.

(89) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج1، ص187. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج2، ص50. البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت 685 هـ/ 1286م)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** (تفسير البيضاوي)، دار الفكر، بيروت، د ت، ج1، ص373. الحلبي، **الدر المصون** ج1، ص321.

(90) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338 هـ/ 950م)، **القطع والائتناف أو (الْوَقْف والابتداء)**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م (ط1)، ص 230. النسفي، **مدارك التنزيل** ج2، ص69. أبو حيان، **البحر المحيط** ج4، ص502. الآلوسي، **روح المعاني** ج10، ص17.

(91) الأشموني، **منار الهدى** ص 159-160.

(92) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر** ج2، ص277. الدمياطي، **إتحاف فضلاء البشر** ص 239.

(93) العكبري، **التبيان** ج2، ص627. النسفي، **مدارك التنزيل** ج2، ص69. أبو حيان، **البحر المحيط** ج4، ص502.

(94) الأشموني، **منار الهدى** ص 54. الضباع، **الإضاءة** ص 44.

(95) ابن جزي، **التسهيل** ج4، ص49. أبو حيان، **البحر المحيط** ج4، ص502. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج4، ص27. الآلوسي، **روح المعاني** ج26، ص76.

(96) المراجع السابقة.

(97) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج22، ص128.

(98) العكبري، **التبيان** في **إعراب القرآن** ج2، ص914. **الدر المصون** ج5، ص76. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ج17، ص35.

(99) النسفي، **مدارك التنزيل** ج3، ص77. أبو حيان، **البحر المحيط** ج6، ص281. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ج4، ص87. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج6، ص60. الآلوسي، **روح المعاني** ج17، ص21.

(100) الأشموني، **منار الهدى** ص 248.

(101) النسفي، **مدارك التنزيل** ج3، ص77. الأشموني، **منار الهدى** ص 248.

(102) ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ج17، ص35.

(103) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج22، ص128. الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب (ت 977 هـ/ 1570م)، **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت، ج2، ص552. ابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب** ج13، ص465.

(104) ابن الأنباري، **إيضاح الْوَقْف والابتداء** ج2، ص773-774.

(105) الأشموني، **منار الهدى** ص 70. المصحف المطبوع برواية قالون عن نافع ص 50.

(106) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج4، ص16. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج2، ص7. الشوكاني، **فتح القدير** ج1، ص314. الآلوسي، **روح المعاني** ج3، ص80.

(107) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج13، ص28. أبو حيان، **البحر المحيط** ج6، ص455. الشوكاني، **فتح القدير** ج4، ص73.

(108) الفراء، يحيى بن زياد (ت 207 هـ/ 822م)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وزميليه، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د ت، ج2، ص267-268. الرازي، **مفاتيح الغيب** ج24، ص69. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج13، ص28. ابن جزي، **التسهيل** ج3، ص78. الشوكاني، **فتح القدير** ج4، ص73. الآلوسي، **روح المعاني** ج19، ص15.

(109) ابن الأنباري، **إيضاح الْوَقْف والابتداء** ج2، ص805. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج13، ص28. الشوكاني، **فتح القدير** ج4، ص73.

(110) الفراء، **معاني القرآن** ج2، ص268. الرازي، **مفاتيح الغيب** ج24، ص69. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج13، ص28. ابن جزي، **التسهيل** ج3، ص78. الشوكاني، **فتح القدير** ج4، ص73. الآلوسي، **روح المعاني** ج19، ص15

(111) ابن الأنباري، **إيضاح الْوَقْف والابتداء** ج2، ص805. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج13، ص28. النيسابوري، **غرائب القرآن** ج5، ص230.

(112) الزركشي، **البرهان** ج1، ص231. السيوطي، **الإتقان** ج1، ص121-122. الزرقاني، **مناهل العرفان** ج1، ص39.

(113) النحاس، **القطع والائتناف** ص 115-116. الأشموني، **منار الهدى** ص 68.

(114) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج1، ص275. الآلوسي، **روح المعاني** ج3، ص67.

(115) الآلوسي، **روح المعاني** ج3، ص67.

(116) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر** ج2، ص242. الدمياطي، **إتحاف فضلاء البشر** ص 180.

(117) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج4، ص229.

(118) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ج2، ص128. الرازي، أحمد بن محمد بن المظفر (ت بعد 630 هـ/ 1233م)، **حجج القرآن**، تحقيق: أحمد عمر الأزهري، دار الرائد العربي، بيروت، 1982م (ط2)، ص 63.

(119) الرازي، **حجج القرآن** ص 63.

(120) ابن المنذر، **كتاب تفسير القرآن** ج1، ص417. وانظر: [ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج1، ص520. الزمخشري، **الكشاف** ج1، ص451. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج4، ص229. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج2، ص95. الآلوسي، **روح المعاني** ج4، ص83).

(121) النحاس، **القطع والائتناف** ص 271. الداني، أبو

عمرو عثمان بن سعيد (ت 444 هـ/ 981م)، **المكتفى في الْوَقْف والابتدا في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ**، تحقيق: يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م (ط2)، ص 325-326. الأشموني، **منار الهدى** ص 192-193.

(122) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج3، ص233. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج9، ص166. ابن جزي، **التسهيل** ج2، ص117. الآلوسي، **روح المعاني** ج12، ص213.

(123) ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ج12، ص252-253.

(124) الزمخشري، **الكشاف** ج2، ص430. النسفي، **مدارك التنزيل** ج2، ص184. الأشموني، **منار الهدى** ص 192-193.

(125) العكبري، **إملاء ما من به الرحمن** ج1، ص289. الحلبي، **الدر المصون** ج3، ص337. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج3، ص298. الآلوسي، **روح المعاني** ج9، ص127.

(126) النحاس، **القطع والائتناف** ص 223. الداني، **المكتفى** ص 281. الزركشي، **البرهان** ج1، ص346. الشوكاني، **فتح القدير** ج2، ص271. الأشموني، **منار الهدى** ص 154.

(127) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج2، ص482. ابن جزي، **التسهيل** ج2، ص56. الزركشي، **البرهان** ج1، ص346.

(128) العكبري، **إملاء ما من به الرحمن** ج1، ص289. أبو حيان، **البحر المحيط** ج4، ص429. الحلبي، **الدر المصون** ج3، ص377-3778.

(129) أبو حيان، **البحر المحيط** ج4، ص429. الآلوسي، **روح المعاني** ج9، ص127.

(130) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج12، ص47. النسفي، **مدارك التنزيل** ج1، ص293. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ج2، ص350.

(131) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج3، ص63. الشوكاني، **فتح القدير** ج2، ص63.

(132) النحاس، **القطع والائتناف** ص 180. الداني، **المكتفى** ص 243. الأشموني، **منار الهدى** ص 123.

(133) الحلبي، **الدر المصون** ج3، ص49. الآلوسي، **روح المعاني** ج7، ص137.

(134) الحلبي، **الدر المصون** ج3، ص49.

(135) ابن جزي، **التسهيل** ج4، ص132. أبو حيان، **البحر المحيط** ج8، ص289. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج8، ص269. الآلوسي، **روح المعاني** ج28، ص161.

(136) الأشموني، **منار الهدى** ص 398.

(137) ابن جزي، **التسهيل** ج4، ص132. أبو حيان، **البحر المحيط** ج8، ص289. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج8، ص269. الآلوسي، **روح المعاني** ج28، ص161.

(138) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج30، ص42-43. الأشموني، **منار الهدى** ص 398.

(139) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج5، ص334. أبو حيان، **البحر المحيط** ج8، ص289. الأشموني، **منار الهدى** ص 398.

(140) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج5، ص334.

(141) الأشموني، **منار الهدى** ص 398.

(142) الشوكاني، **فتح القدير** ج5، ص254.

(143) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج30، ص42-43.

(144) انظر مناقشة استدلالهم في: الرازي، **مفاتيح الغيب** ج30، ص42-43. الإيجي، **المواقف** ج3، ص539.

(145) المرجعان السابقان.

(146) ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ج28، ص370.

(147) النحاس، **القطع والائتناف** ص 482-483. ابن الأنباري، **إيضاح الْوَقْف والابتداء** ص 894-895. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج16، ص222. أبو حيان، **البحر المحيط** ج8، ص68. الآلوسي، **روح المعاني** ج26، ص35. الأشموني، **منار الهدى** ص 360.

(148) المراجع نفسها.

(149) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج8، ص90. الآلوسي، **روح المعاني** ج26، ص35.

(150) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت 597 هـ/1201م)، **زاد المسير في علم التفسير**، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ (ط3)، ج7، ص393. الشربيني، **السراج المنير** ج3، ص733. الآلوسي، **روح المعاني** ج26، ص35.

(151) الفراء، **معاني القرآن** ج2، ص212. الطبري، **جامع البيان** ج18، ص533-535. الزمخشري، **الكشاف** ج3، ص136. الرازي، **مفاتيح الغيب** ج22، ص190-192. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ج11، ص342. النيسابوري، **غرائب القرآن** ج5، ص54. ابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب** ج13، ص601-602. الشوكاني، فتح القدير ج3، ص427. الآلوسي، **روح المعاني** ج17، ص93.

(152) الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت 427 هـ/ 1035م)، **الكشف والبيان** (تفسير الثعلبي)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2002م (ط1)، ج6، ص309.

(153) أبو حيان، **البحر المحيط** ج6، ص315. الحلبي، **الدر المصون** ج5، ص112. الشوكاني، **فتح القدير** ج3، ص427. الآلوسي، **روح المعاني** ج17، ص93.

(154) هكذا هي الرواية في مسلم بإثبات النون.

(155) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة، الحديث رقم (2901).

(156) ابن الأنباري، **إيضاح الْوَقْف والابتداء** ج2، ص574. الأشموني، **منار الهدى** ص 75. وانظر: [الرازي، **مفاتيح الغيب** ج8، ص15. الحلبي، **الدر المصون** ج2، ص64).

(157) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج8، ص15.

(158) الآلوسي، **روح المعاني** ج3، ص127.

(159) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج4، ص59. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ج2، ص31. الشربيني، **السراج المنير** ج1، ص240.

(160) الزمخشري، **الكشاف** ج1، ص381. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج2، ص24. الآلوسي، **روح المعاني** ج3، ص127.

(161) ابن الأنباري، **إيضاح الْوَقْف والابتداء** ج2، ص823. الأشموني، **منار الهدى** ص 291.

(162) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج13، ص290.

(163) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج7، ص15. الشوكاني، **فتح القدير** ج4، ص174. الآلوسي، **روح المعاني** ج20، ص83.

(164) ابن الجوزي، **زاد المسير** ج6، ص224. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج13، ص290. الأشموني، **منار الهدى** ص 291.

(165) الزمخشري، **الكشاف** ج4، ص235. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج5، ص41. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج16، ص45. الآلوسي، **روح المعاني** ج25، ص51.

(166) النحاس، **القطع والائتناف** ص 466. الأنصاري، أبو يحيى زكريا (ت 926 هـ/ 1520م)، **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الْوَقْف والابتداء**، مطبوع بهامش منار الهدى للأشموني، ص 347. الأشموني، **منار الهدى** ص 347-348.

(167) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج16، ص133.

(168) الطبري، **جامع البيان** ج22، ص22-23. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج5، ص70. الرازي، **مفاتيح الغيب** ج27، ص209. الآلوسي، **روح المعاني** ج25، ص120.

(169) الأشموني، **منار الهدى** ص 354.

(170) النحاس، **القطع والائتناف** ص 509، القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج17، ص166. النسفي، **مدارك التنزيل** ج4، ص202. الشوكاني، **فتح القدير** ج5، ص136. الآلوسي، **روح المعاني** ج27، ص111. الأشموني، **منار الهدى** ص 379.

(171) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج17، ص166. الأشموني، **منار الهدى** ص 379.

(172) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج29، ص96.

(173) النحاس، **القطع والائتناف** ص 550. الداني، **المكتفى** ص 591–592. الزمخشري، **الكشاف** ج4، ص642. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج19، ص49. أبو حيان، **البحر المحيط** ج8، ص357. الآلوسي، **روح المعاني** ج29، ص109. الأشموني، **منار الهدى** ص 407.

(174) ابن الأنباري، **إيضاح الْوَقْف والابتداء** ج2، ص953. وانظر: [النحاس، **القطع والائتناف** ص 550. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج19، ص49. الأشموني، **منار الهدى** ص 407).

(175) المراجع نفسها.

(176) أبو حيان، **البحر المحيط** ج8، ص357.

(177) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج5، ص435. النسفي، **مدارك التنزيل** ج4، ص316. ابن جزي، **التسهيل** ج4، ص177. الشوكاني، **فتح القدير** ج5، ص380. الآلوسي، **روح المعاني** ج30، ص37.

(178) الزمخشري، **الكشاف** ج4، ص699–700. وانظر: [الرازي، **مفاتيح الغيب** ج31، ص48. أبو حيان، **البحر المحيط** ج8، ص416. الآلوسي، **روح المعاني** ج30، ص37. الأشموني، **منار الهدى** ص 418).

(179) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب التفسير، باب: وقال مجاهد {الآية الكبرى} عصاه ويده، الحديث رقم (4936). وأخرجه في مواضع أخرى من صحيحه. مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، الحديث رقم (867).

(180) ابن جزي، **التسهيل** ج4، ص186. الأنصاري، **المقصد** ص 422. الأشموني، **منار الهدى 422.**

(181) الشوكاني، **فتح القدير** ج5، ص404

(182) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج19، ص268. ابن جزي، **التسهيل** ج4، ص186. الشوكاني، **فتح القدير** ج5، ص404.

(183) الطبري، **جامع البيان** ج24، 304. ابن أبى حاتم، **تفسير القرآن العظيم** ج1، ص2866.

(184) الطبري، **جامع البيان** ج24، ص358. الرازي، **مفاتيح الغيب** ج31، ص119. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج20، ص8. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج9، ص141. الشوكاني، **فتح القدير** ج5، ص420.

(185) العكبري، **التبيان** ج2، ص1281. أبو حيان، **البحر المحيط** ج8، ص450. الآلوسي، **روح المعاني** ج30، ص99.

(186) الشوكاني، **فتح القدير** ج5، ص420. الآلوسي، **روح المعاني** ج30، ص99.

(187) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج5، ص466.

(188) الآلوسي، **روح المعاني** ج30، ص99.

(189) الشربيني، **السراج المنير** ج1، ص425. ابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب** ج7، ص277. الآلوسي، **روح المعاني** ج6، ص109.

(190) الطبري، **جامع البيان** ج10، ص197. ابن الجوزي، **زاد المسير** ج2، ص329. أبو حيان، **البحر المحيط** ج3، ص472. النسفي، **مدارك التنزيل** ج1، ص278. الآلوسي، **روح المعاني** ج6، ص109.

(191) ابن الجوزي، **زاد المسير** ج2، ص329. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج6، ص129. الحنفي، **شرح الطحاوية** ص 507. الرازي، **مفاتيح الغيب** ج11، ص159. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (ت 751 هـ/1350م)، **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، دار الفكر، بيروت، 1398هـ، ص 282. النسفي، **مدارك التنزيل** ج1، ص278. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج3، ص25. الآلوسي، **روح المعاني** ج6، ص 109.

(192) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج11، ص159. الآلوسي، **روح المعاني** ج6، ص109.

(193) الطبري، **جامع البيان** ج10، ص197. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج6، ص130. أبو السعود،

إرشاد العقل السليم ج3، ص25. الآلوسي، **روح المعاني** ج6، ص 109.

(194) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج6، ص130.

(195) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج8، ص139. الآلوسي، **روح المعاني** ج27، ص10. الأشموني، **منار الهدى** ص 371.

(196) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج17، ص41. الآلوسي، **روح المعاني** ج27، ص10.

(197) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (ت 751 هـ/1350م)، **التبيان في أقسام القرآن**، دار الفكر، بيروت، د ت. ص268. الآلوسي، **روح المعاني** ج27، ص10.

(198) انظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (ت 795 هـ/1393م)، **التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار**، مكتبة دار البيان، دمشق، 1399هـ (ط1)، ص 69. القنوجي، صديق بن حسن بن علي (ت 1307 هـ/ 1890م)، **يقظة أولي الاعتبار مما ورد في ذكر النار وأصحاب النار**، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة عاطف- دار الأنصار، القاهرة، 1987م (ط1)، ص 46-47.

(199) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج5، ص270. ابن جزي، **التسهيل** ج4، ص100. أبو حيان، **البحر المحيط** ج8، ص226. الأشموني، **منار الهدى** ص 385.

(200) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج17، ص263.

(201) العكبري، **التبيان** ج2، ص1211. الرازي، **مفاتيح الغيب** ج29، ص214. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج17، ص262. الشوكاني، **فتح القدير** ج5، ص178. الآلوسي، **روح المعاني** ج27، ص190-191. الأشموني، **منار الهدى** ص 385.

(202) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ج5، ص270. وانظر: [ابن جزي، **التسهيل** ج4، ص100. أبو حيان، **البحر المحيط** ج8، ص226).

(203) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج29، ص213. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج17، ص263. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ج8، ص213. الشوكاني، **فتح القدير** ج5، ص178. الآلوسي، **روح المعاني** ج27، ص190-191. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ج27، ص422-423.

(204) الزمخشري، **الكشاف** ج4، ص480.

(205) الرازي، **مفاتيح الغيب** ج29، ص214.

(206) المرجع السابق ج29، ص213.

(207) ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ج27، ص423.

(208) الآلوسي، **روح المعاني** ج27، ص191.